تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ إِشْكَالِيَّةُ المُصْطَلَحِ والاسْتِعْمَالِ - دِرَاسَةٌ لُغَوِيَّةٌ

د. يَحْيى إِبْرَاهِيم قَاسِم – باحث أول - yahyaeb@gmail.com
أُسْتَاذُ البَلاغة والنَّقْد المساعد بقسم اللغة العربية وآدابها- جَامِعَة الحُدَيْدَة.
د. مُحَمَّد عَليّ مَهْدِي- باحث ثاني - Almadwani@gmail.com
أسْتَاذُ اللُّغَوِيَّاتِ المُشَارِك بقسم اللغة العربية وآدابهَا - جَامِعَة الحُدَيْدَة.

الملخص

4

يَنْتَظِمُ البَحْثُ في مَبْحَثَيْنِ وتَمْهِيدٍ، أَمَّا التَّمْهِيدُ، فَتَحَدَّثَ عَنْ مَفْهُومِ التَّنْوِينِ، وأَقْسَامِهِ ووظِيفَتِهِ النَّحْوِيَّةِ والدَّلَالِيَّةِ، وكَانَ المَبْحَثُ الأَوَّلُ عَنْ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ، وأَشَارَ إِلَى تَعَدُّدِ تَفْسِيرِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ هَذَا التَّنْوِينَ بَينَ التَّفْسِيرِ الصَّوْتِي؛ فِي كَوْنِ التَّنْوِينِ عِنْدَ الوَصْلِ، وعَدَمِ التَّنْوِينِ يَكُونُ عِنْدَ الوَقْفِ. وبَيْنَ التَّفْسِيرِ الوَظِيفِيّ؛ فِي أَنَّ لِلتَّنْوِينِ وَظِيفَةً مَعْنَوِيَّةً؛ حِينَ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ بِخِلافِ غَيْرِ المُنَوَّنِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ، وقَدْ تَتَبَّعَ البَاحِثَانِ اسْتِعْمَالَ بَعْضِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ في كَلامِ العَرَبِ في الحَدِيثِ والشِّعْرِ والنَّثْرِ، فَلَمْ تَكْشِفْ عَنْ دَلالةٍ لِلمُنَوَّنِ مِنْهَا وغَيْرِ المُنَوَّنِ.

أَمَّا المَبْحَثُ الثَّانِي، فَتَنَاوَلَ تَنْوِينَ التَّنْكِيرِ في الأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ"، ورَأَى أَنَّ ذَلِكَ التَّنْوِينَ لا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى تَنْكِيرِ المُنَوَّنِ، لِحَاجَةِ مِثَالِهِمْ المَصْنُوعِ إِلَى الاسْتِعَانَةِ بِذِكْرِ لَفْظٍ" آخَرَ" لِيَدُلَّ عَلَى اشْتِرَاكِ الاسْمَيْنِ. فَضْلًا عَنْ أَنَّ تِلْكَ الأَعْلامَ سَقَطَتْ إِلَى العَرَبِيَّةِ مِنْ نِظَامٍ لُغَوِيٍّ آخَرَ، لا تَتَّفِقُ مَعَ نِظَامِ العَرَبِيَّةِ وقَوانِينِهَا الصَّوْتِيَّةِ. فَلا فَائِدَةَ مِنَ القَوْلِ بِتَرْكِيبِهَا وبِنَائِهَا عَلَى الكَسْرِ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ تُعَامِلَ بِوَصْفِهَا لَفْظًا مُفْرَدًا تَامًّا مُسْتَقِلًّا مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ لا مَبْنِيًّا يَنْطَبِقُ عَلَيْهِ حُكْمُ الأَعْلامِ الأَعْجَمِيَّةِ.

Indefinite *Tanween:* The Term and Application Problematic (A Linguistic Study)

Dr. Yahya Ibraheem Qasim
1st author (Assistant Professor of Rehtorics and Criticism at Arabic Language & Literature Department, University of Hodeidah.
Dr. Mohammed Ali Mahdi 2nd

The Tanween of the Indefiniteness: The problem of the Term and Usage

The research is organized into two sections along with a preface. The preface discusses the concept of Tanween, its types and its grammatical/syntactic and semantic functions. The first topic discusses the Tanween of the indefiniteness of the names of the verbs and the names of the Sounds. It also points out that there is a lot of linguistic interpretation of this tanween between the interpretation of the sounds (i.e., The tawneen is at the point of contact, and there is no tanween at the end) and the functional interpretation (i.e., it has a moral function; it indicates a non-specific other than the non-monawan (without tanween) sound which indicates a certain and specific. The two researchers have followed the use of some names of verbs in the speech of Arabs in their conversations, poetry and prose.

The second topic deals with the tanween of the proper nouns that end with "woe". This paper finds out that this tanween does not indicate the indifiniteness of the noun with tanween because of the need of their example to "other" word to indicate the connectedness of the two nouns, though those proper nouns fell into Arabic from another linguistic system that is not consistent with the Arabic system and its sound system. There is no point in saying that it was built and constructed on 'Alkasr'. Rather, it should be treated as an entirely separate and independent term that is prohibited from the construction that applies the rules of the non-arabic proper nouns.

مُقَدِّمَةٌ.

فَهَذَا بَحْثٌ يَدْرُسُ مُصْطَلَحًا نَحْوِيًّا، هُوَ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ، فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ، وفي الأَعْلَامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ"، وقَدْ تَتَبَّعَ البَحْثُ أَقْوَالَ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ وتَفْسِيرَهُمْ وُجُودَهُ في تِلْكَ الأَسْمَاءِ، واسْتِعْمَالَ العَرَبِ هَذِهِ الأَسْمَاءَ لِمَعْرِفَةِ إِنْ كَانَ ثَمَّةَ دَلالةٌ عَلَى التَّنْكِيرِ في المُنَوَّنِ مِنْهَا، والتَّعْرِيفِ فيما لَمْ يُنَوَّنْ. وتَنْوِينُ التَّنْكِيرِ هو التَّنْوِينُ اللاحِقُ أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ، وأَسْمَاءَ الأَصْوَاتِ، والأَعْلامَ المَخْتُومَةَ بِـــ(وَيْه)، وهُوَ نَوعٌ مِنْ أَنْواعِ التَّنْوِينِ الَّتِي هِيَ عِنْدَ النُّحَاةِ عَلامَةٌ مِنَ العَلامَاتِ المُخْتَصَّةِ بالدُّخُولِ عَلَى الأَسْمَاءِ؛ وهِيَ إِلى جانِبِ هَذَا التَّنْوِينِ: (تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ، وتَنْوِينُ المُقَابَلَةِ، وتَنْوِينُ العِوَضِ)، وبِهَا تَتَمَيَّزُ الأَسْمَاءُ عَنِ الأَفْعَالِ والحُرُوفِ.

❖ **أَهَمِيَّةُ البَحْثِ.**

تَأْتِي أَهَمِيَّةُ هَذَا البَحْثِ مِنْ كَوْنِهِ يَتَناوَلُ ظَاهِرَةً لُغَوِيَّةً، ومُصْطَلَحًا يَتَرَدَّدُ في أَقْوَالِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ دُوْنَ سَنَدٍ مِنْ نُصُوصِ اللُّغَةِ تُؤَيِّدُ ما يَذْهَبونَ إِلَيْهِ؛ مِنْ أَنَّ التَّنْوِينَ في هَذِهِ الأَسْمَاءِ يَدُلُّ عَلَى التَّنْكِيرِ، وعَدَمَ التَّنْوِينِ دَلِيلٌ عَلَى التَّعْرِيفِ.

❖ **أَهْدَافُ البَحْثِ.**

يَسْعَى هَذا البَحْثُ إِلَى تَحْقِيقِ الأَهْدَافِ الآتِيَةِ:

1- دِرَاسَةُ دَلالةِ التَّنْوِينِ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ، وفي الأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ"، عِنْدَ اللُّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ، ومُنَاقَشَةِ آرائِهِمْ مِنَ النَّاحِيَةِ النَّظَرِيَّةِ فِي تَعَدُّدِ تَفْسِيرِهِم هَذَا التَّنْوِينَ بَينَ التَّفْسِيرِ الصَّوْتِي؛ فِي كَوْنِ التَّنْوِينِ عِنْدَ الوَصْلِ، وعَدَمِ التَّنْوِينِ يَكُونُ عِنْدَ الوَقْفِ، وبَيْنَ التَّفْسِيرِ الوَظِيفِيّ؛ فِي أَنَّ لِلتَّنْوِينِ وَظِيفَةً مَعْنَوِيَّةً؛ حِينَ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ بِخِلافِ غَيْرِ المُنَوَّنِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ.

2- مَعْرِفَةُ اسْتِعْمَالِ العَرَبِ أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءَ الأَصْوَاتِ، والأَعْلامَ المَخْتُومَةَ بِـــ "وَيْهِ"، وتَتَبُّعُهَا فِي سِيَاقَاتِهَا.

❖ **دَوَافِعُ اخْتِيَارِ المَوضُوعِ.**

كَانَ الدَافِعُ وَرَاءَ هَذا البَحْثِ عَدَمَ الاطْمِئْنَانِ إِلَى مَا يُذْكُرُهُ النُّحَاةُ مِثَالًا لِتَنْوِينِ التَّنْكِيرِ، كما في قولهم: "مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ آخَرَ"، وهُوَ عَلَمٌ أَعْجَمِيٌّ، ولَيْسَ بِعَرَبِيٍّ، فَكَأَنَّ فِيهِ إِشَادَةً بِاسْمِ إِمَامِ النُّحَاةِ، وكَذَلِكَ لِقَوْلِهِمْ بِاخْتِلافِ دَلالَةِ اسْمِ الفِعْلِ المُنَوَّنِ عَنْ غَيْرِ المُنَوَّنِ.

❖ **مَنْهَجُ البَحْثِ.**

اتَّخَذَ البَاحِثَانِ مِنَ المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ أَدَاةً لِلْبَحْثِ والدِّراسَةِ، مِنْ خِلالِ اسْتِقْراءِ كَلامِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ، ومِنْ ثَمَّ تَصْنِيفُهَا وتَحْلِيلُهَا ومَنَاقَشَتُهَا.

❖ **الدِّراسَاتُ السَّابِقَةُ.**

اهْتَمَّ بَعْضُ البَاحِثِينَ بِدِرَاسَةِ ظَاهِرَةِ التَّنْوِينِ في العَرَبِيَّةِ كَكِتَابِ ظَاهِرَة التَّنوين في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، للدكتور عوض المرسي جهاوي، عن مَكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار رفاعي بالرياض. ورُؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية، لسمير شريف ستيتية، مجلة جامعة الملك سعود، م5، 1413ه–1993م. وقَدْ أَفادَ البَحْثُ مِنَ الدِّرَاسَتَينِ المَذْكُورَتَيْنِ. إِلَّا أَنَّ مَوْضُوعَ هَذا البَحْثِ خَاصٌّ بِتَنوينِ التَّنْكِيرِ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ والأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ" وَيْهِ"، ومُنَاقَشَةِ أَقْوَالِ اللُّغَوِيِّينَ والنُّحَاةِ فِي دَلالَةِ المُنَوَّنِ مِنْ تِلْكَ الأَسْمَاءِ وغَيْرِ المُنَوَّنِ مِنْهَا، ومَعْرِفَةِ اسْتِعْمَالِ العَرَبِ تِلْكَ الأَسْمَاءَ، وتَتَبُّعِهَا فِي سِيَاقَاتِهَا.

❖ **خِطَّةُ البَحْثِ:**

تَوَزَّعَتْ دِرَاسَةُ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ عَلَى تَمْهِيدٍ ومَبْحَثَيْنِ:

التَّمْهِيدُ: تَحَدَّثَ فيهِ البَحْثُ عَنْ مَفْهُومِ التَّنْوِينِ ووظِيفَتِهِ النَّحْوِيَّةِ والدَّلالِيَّةِ.

المَبْحَثِ الأَوَّلِ: تَنْوِينَ التَّنْكِيرِ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ.

المَبْحَثِ الثَّانِي: في لَفظِ(سِيبَوَيْهِ) وأَشْبَاهِهِ.

❖ **التمهيد.**

التَّنْوِينُ: لُغَةً، مَصْدَرُ "نَوَّنَ" الاسْمَ تَنْوِينًا، إِذَا أَدْخَلَ عَلَيْهِ نُونًا سَاكِنَةً، وَفِي اصْطِلاحِ النُّحَاةِ: هُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ تَلْحَقُ أَوَاخِرَ الأَسْمَاءِ نُطْقًا لا كِتَابَةً[1]. وللتَّنْوِينِ وظَائِفُ نَحْوِيَّةٌ ودَلَالِيَّةٌ؛ أَمَّا الوَظِيفَةُ النَّحْوِيَّةُ، فَهِيَ تَمْيِيزُ الاسْمِ مِنَ الفِعْلِ والحَرْفِ؛ فَالأَسْمَاءُ تُنَوَّنُ، والأَفْعَالُ والحُرُوفُ لا تُنَوَّنُ؛ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ[2]:

بِالجَرِّ والتَّنْوِينِ والنِّدَاءِ وأَلْ***ومُسْنَدٍ للاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

أَمَّا الوَظِيفَةُ الدَّلالِيَّةُ، فَهِيَ أَنَّهُ دَلِيلُ التَّنْكِيرِ؛ لأَنَّ «التَّنْوِينَ فِي الأَصْلِ يَدُلُّ عَلَى التَّنْكِيرِ[3]»، أَوْ هُوَ عَلَمُ التَّنْكِيرِ[4]، وهُوَ يَعْنِي العُمُومَ واسْتِغْرَاقَ أَفْرَادِ الجِنْسِ؛ كَرَجُلٍ الَّتِي يَصِحُّ أَنْ تُطْلَقَ عَلَى أَيِّ فَرْدٍ مِنَ جِنْسِ الرِّجَالِ، فَإِذَا عُرِّفَ تَحَدَّدَتْ دَلَالَتُهُ بِفَرْدٍ مُعَيَّنٍ، ويَتَرَتَّبُ عَلَى هَذَا القَوْلِ أَحْكَامٌ تَتَعَلَّقُ بِبِنَاءِ الجُمْلَةِ، فَالمَعْرِفَةُ يُبْتَدَأُ بِهَا الجُمْلَةُ، بِخِلافِ النَّكِرَةِ الَّتِي لَمْ يُجِزِ النُّحَاةُ الابْتِدَاءَ بِهَا، لِدَلالَتِهَا عَلَى العُمُومِ، أَوْ لِعَدَمِ الفَائِدَةِ مِنَ الابْتِدَاءِ بِهَا، فَإِذَا تَخَصَّصَتْ جَازَ الابْتِدَاءُ بِهَا؛ « وإِنَّمَا امْتَنَعَ الابْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ المُفْرَدَةِ المَحْضَةِ؛ لأَنَّه لَا فَائِدَةَ فِيهِ، ومَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّكَلُّمِ بِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: رَجُلٌ قَائِمٌ أَوْ رَجُلٌ عَالِمٌ، لَمْ يَكُنْ فِي هَذَا الكَلامِ فَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ لَا يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ فِي النَّاسِ رَجُلٌ قَائِمًا أَوْ عَالِمًا، فَإِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ مِنْ بَنِي فُلَانٍ أَوْ رَجُلٌ مِنْ إِخْوَانِكَ أَوْ وصَفْتَهُ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ تُقَرِّبُهُ مِنْ مَعْرِفَتِكَ، حَسُنَ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الفَائِدَةِ[5]». وقَالَ السُّهَيْلِيُّ: « وحَقُّ المُبْتَدَأُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً أَوْ مَخْصُوصًا، وإِلَّا فَلا فَائِدَةَ فِي الإِخْبَارِ عَنْهُ[6]».

لَكِنَّ قَوْلَ النُّحَاةِ أَنَّ التَّنْوِينَ عَلامَةُ التَّنْكِيرِ، أَمْرٌ مُشْكِلٌ؛ لِوُجُودِ مَعَارِفَ مُنَوَّنَةٍ؛ نَحْو: مُحَمَّدٍ، وزَيْدٍ، وعَمْرٍو...إلخ. وقَدْ أَشَارَ ابْنُ جِنِّي إِلَى ذَلِكَ، بَعْدَ ذِكْرِهِ دَلالَةَ التَّنْوِينِ عَلَى التَّنْكِيرِ، فَقَالَ: « فَإِنَّ التَّنْوِينَ دَلِيلُ التَّنْكِيرِ، والإِضَافَةُ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّخْصِيصِ... فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ، فَمَا بَالُهُمْ نَوَّنُوا الأَعْلامَ

(1) انظر: الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي، ت: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112 – السنة 33 – 1421هـ/2001م: 448، وشرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، ت: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2/1414ه-1993م، مكتبة وهبة، القاهرة: 281، وجامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، لبنان، ط28/1414ه-1993م: 10

(2) انظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط20/1400ه-1980م: 1/ 16

(3) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1/1416ه-1995م: 1/ 387، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- لبنان، ط1/1424ه- 2003م: 2/ 402

(4) انظر: الخصائص، ابن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4: 46/3

(5) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1/1985م، بيروت: 1/ 59

(6) نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1412ه-1992م: 315

كَزَيْدٍ وبَكْرٍ؟ قِيلَ: جَازَ لَكَ؛ لِأَنَّهَا ضَارَعَتْ بِأَلْفَاظِهَا النَّكِرَاتِ؛ إِذْ كَانَ تَعَرُّفُهَا مَعْنَوِيًّا لَا لَفْظِيًّا؛ لِأَنَّهُ لَا لَامَ تَعْرِيفٍ فِيهَا ولَا إِضَافَةٍ[1]» ولَعَلَّ تَنْوِينَ تِلْكَ الأَعْلامِ مِنَ المُتَحَجِّراتِ البَاقِيةِ مِنْ أَثَرِ اسْتِعْمَالٍ قَدِيمٍ نُسِيَ ذَلِكَ الاسْتِعْمَالُ، وبَقِيَتْ مِنْهُ بَعْضُ آثارِهِ، « وَحَقِيقَةُ الأَمْرِ أَنَّ التَّنْوِينَ، وإِنْ كَانَ عَلامَةَ التَّنْكِيرِ فِي كُلِّ مَا بَقِيَ مِنْ مُسْتَنَدَاتِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فَرُبَّمَا كَانَ فِي الأَصْلِ عَلامَةً لِلتَّعْرِيفِ، فَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ أَصْلَ التَّنْوِينِ هُوَ التَّمْيِيمُ، وأَنَّا نَرَى لِلتَّمْيِيمِ آثَارًا مِنْ مَعْنَى التَّعْرِيفِ فِي الأكادية العَتِيقَةِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَكَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ مَا كَانَ يُشِيرُ إِلَى شَيْءٍ واحِدٍ في الأَوَّلِ مُشِيرًا إِلَى ضِدِّهِ فيما بَعْدُ؟

قُلْنَا: إِنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَيْسَ بِمُحَالٍ في حَياةِ اللِّسَانِ، وقَدْ نُشَاهِدُ في تَارِيخِ اللُّغَةِ الآرَامِيَّةِ طِبْقَ ما فَرَضْنَاهُ، مِنْ تَبَادُلِ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ...أَنَّهُ مِنَ المُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ التَّنْوِينُ قَدْ كَانَ فِي الأَصْلِ أَدَاةً لِلتَّعْرِيفِ، ثُمَّ ضَعُفَ مَعْنَاهُ المُعَرِّفُ، فَقَامَ مَقَامَهُ الأَلِفُ واللَّامُ، فَصَارَ عَلامَةً لِلتَّنْكِيرِ، فَإِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ، فَهِمْنَا سَبَبَ وُجُودِ التَّنْوِينِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَعْلامِ القَدِيمَةِ؛ نَحْوِ عَمْرٍو وزَيْدٍ، ونَفْهَمُ، أَيْضًا، سَبَبَ انْعِدَامِهِ فِي بَعْضِهَا، نَحْوِ عُمَرَ وطَلْحَةَ وهِنْدَ، فَإِنَّ العَلَمَ مُعَرَّفٌ فِي نَفْسِهِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَلامَةٍ لِلتَّعْرِيفِ، وإِنْ أَمْكَنَ أَنْ تَلْحَقَ بِهِ؛ فَنَرَى أَكْثَرَ الأَعْلامِ بِغَيْرِ عَلامَةِ تَعْرِيفٍ في الفَرَنْسِيَّةِ والإِنْكِلِيزِيَّةِ والأَلْمَانِيَّةِ وغَيْرِهَا، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ في القَلِيلِ مِنْهَا؛ نَحْوِ: lehavre ، بِخِلافِ Paris. ولَوْ كَانَ التَّنْوِينُ عَلامَةً لِلتَّنْكِيرِ فِي الأَصْلِ لَكَانَ إِلْحَاقُهُ بِبَعْضِ الأَعْلامِ صَعْبَ الفَهْمِ جِدًا[2]».

والتَّنْوِينُ أَرْبَعَةُ أَنْواعٍ: تَنْوِينُ التَّمْكِينِ أَوْ تَنْوِينُ الصَّرْفِ، وهو تنوين يلحق آخر الأسماء المُعْرَبة المنصرفة ليدل على خفتها وتمكنها في الاسمية؛ وأنّها لَمْ تُشْبِهْ الحَرْفَ فَتُبْنَى، ولا الفِعْلَ، فَتُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَ البَاحِثِينَ يَرَى أَنَّ التنوينَ مُصَاحِبٌ لِلتَّرْكِيبِ ومِنْ مُقْتَضَيَاتِهِ؛ لا دَلِيلٌ عَلَى تَمَكُّنِ الاسمِ في الاسْمِيَّةِ؛ يَقُولُ: «إِنَّ الأَسْمَاءَ تَكْتَسِبُ اسْمِيَّتَهَا مِنْ مَرْجِعِيَّتِهَا (semantic referent). فالاسْمُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى في نَفْسِهِ دَلَالَةً مُجَرَّدَةً مِنَ الاقْتِرَانِ، ومُعَرَّاةً عَنِ الزَّمَنِ في أَصْلِ الوَضْعِ، وهَذَا هُوَ شَأْنُ الاسْمِ، ولِذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَكْتَسِبُ تَمَكُّنَهُ مِنْ اسْمِيَّتِهِ مِنْ دَلالَتِهِ عَلَى مَرْجَعِهِ لا مِنْ تَنْوِينٍ يَلْتَبِسُ بِهِ... وإِذَنْ

(1) الخصائص، مرجع سابق: 3/ 243

(2) التطور النحوي للغة العربيَّة ، محاضرات ألقاها في الجامعة المصريَّة عام 1929م ، المستشرق الألماني ، برجشتراسر (G.Bergstrasyer) أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور / رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط4 / 1423هـ –2003م: 118-120

فَالتنوين من مقتضيات التركيب وليس جزءً من بنية الكلمة، ولما لم يكن شَأْنُهُ أَنْ يَكُونَ جزءًا مِنْ بِنْيَةِ الكلمة، لا يصِحُّ في نظري أنْ يجعل دَلِيْلًا عَلَى تَمَكُّنِ الاسْمِ مِنْ اسْمِيَّتِهِ[1]». وتَنْوِينُ العِوَضِ، وتنْوِينُ المُقَابَلَةُ، وتَنْوِينُ التَّنْكِيرِ، وهَذَا الأَخِيرُ هُوَ مَوْضُوعُ هَذَا البَحْثِ.

ويَكُونُ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ في ثَلاثَةِ مَوَاطِنٍ؛ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وفي أَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ، وفي الأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ" كَسِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ وخَالَوَيْهِ ونَفْطَوَيْهِ ومِسْكَوَيْهِ.

والحَقِيقَةُ أَنَّ تَنْوِينَ التَّنْكِيرِ مُصْطَلَحٌ مُرْتَبِكٌ مُرْبِكٌ، وذَلِكَ أَنَّ اللُّغَوِيينَ قَدْ حَصَلَ لَدَيْهِمْ وَهْمٌ في أَنَّ التَّنْوِينَ هُوَ دَلِيلُ التَّنْكِيرِ، وبَيْنَ مَفْهُومِ النَّكِرَةِ والمَعْرِفَةِ في دلالةِ الأَسْمَاءِ، فَجَعَلُوا مِنْ تَنْوِينِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ، والأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ" عَلامَةً ودَلِيلًا عَلَى أَنَّهَا نَكِرَةٌ لا مَعْرِفَةٌ. وعَدَمَ التَّنْوِينِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّها مَعْرِفَةٌ. لَكِنَّ المُصْطَلَحَ غَيْرُ واضِحِ الدَّلالَةِ عَلَى إِرَادَةِ التَّعْرِيفِ أَوِ التَّنْكِيرِ، وهُوَ مَا جَعَلَ ابْنُ جِنِّي يُعَبِّرُ عَنْ عَدَمِ وُضُوحِ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، فَقَالَ: « لَيْسَ التَّنْكِيرُ فِي هَذَا الاسْمِ المَبْنِيِّ عَلَى حَدِّهِ فِي غَيْرِهِ مِنَ المُعْرَبِ[2]».

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ.

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ: هِيَ أَصْوَاتٌ يُعَبَّرُ بِهَا عَنْ مَعَانِي الأَفْعَالِ، وهِيَ ثَلاثَةُ أَنْوَاعٍ:

الأَوَّلُ: الَّذِي لا يُنَوَّنُ؛ نَحْو: آمِينَ، ورُوِيدَ، وبَلْهَ، وهَلُمَّ، وشَتَّانَ، ومَكَانَكَ، وهَا، هَيْتَ.

الثَّانِي: الَّذِي يُنَوَّنُ؛ نَحْو: إِيهًا، و "وَاهًا"، و "وَيْهًا"، فِدَاءٍ،

الثَّالِثُ: الَّذِي يُسْتَعْمَلُ مُنَوَّنًا وغَيْرَ مُنَوَّنٍ؛ نَحْو: "إِيهِ" و "إِيهٍ"، و "صَهْ" و "صَهٍ"، و "مَهْ" و "مَهٍ"، و "أُفٍّ" و "أُفٌّ".

وقَدْ تَبَايَنَتْ آرَاءُ القَوْمِ في تَفْسِيرِ التَّنْوِينِ اللَّاحِقِ لأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ؛ إِذْ يَذْهَبُ بَعْضُهُمْ إِلَى التَّفْسِيرِ الصَّوْتِي، فَيَرَى أَنَّ التَّنْوِينِ عِنْدَ الوَصْلِ وعَدَمِ التَّنْوِينِ عِنْدَ الوَقْفِ. قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ،

(1) رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية، سمير شريف ستيتية، مجلة جامعة الملك سعود، م5، 1413ه-1993م:123-124

(2) الخصائص مَرْجِع سابق: 2/ 300

والجَوْهَرِيُّ عَنْ تَنْوِينِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ: « دُخُولُهُ فيما يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْهَا، دَلِيْلُ كَوْنِهِ مَوْصُولًا بِمَا بَعْدَهُ، وَحَذْفُهُ دَلِيْلُ الوَقْفِ عَلَيْهِ، تَقُولُ: صَهٍ صَهْ، وَمَهٍ مَهْ، بِتَنْوِينِ الأَوَّلِ وسُكُونِ هَاءِ الثَّانِي[1]».

« وَقَالَ ثَعْلَبٌ: "إِيهٍ": حَدِّثْ، وَأَنْشَدَ:

وقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ***وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ البَلاقِعِ

أَرَادَ: حَدِّثْنَا عَنْ أُمِّ سَالِمٍ، فَتَرَكَ التَّنْوِينَ، وَاكْتَفَى بِالوَقْفِ. قَالَ الأَصْمَعِيُّ: أَخْطَأَ ذُو الرُّمَّةِ، إِنَّمَا كَلَامُ العَرَبِ "إِيهٍ". وَقَالَ يَعْقُوبُ: أَرَادَ "إِيهٍ"، فَأَجْرَاهُ فِي الوَصْلِ مُجْرَاهُ فِي الوَقْفِ[2]».

وَقَالَ العَيْنِيُّ، في شَرْحِ الحَدِيثِ: « ...وَمَنْ قَالَ يَوْمَ الجُمْعَةِ لِصَاحِبِهِ: صَهْ، فَقَدْ لَغَى، وَمَنْ لَغَى، فَلَيْسَ لَهُ فِي جُمُعَتِهِ تِلْكَ شَيْءٌ»: قَوْلُهُ: "صَهْ"، هِيَ كَلِمَةٌ مِنْ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ بُنِيَتْ عَلَى السُّكُونِ، ومَعْنَاهُ: اسْكُتْ، فَإِنْ وَصَلْتَ، نَوَّنْتَ؛ قُلْتَ: صَهٍ صَهْ[3]».

وقَالَ في عُمْدَةِ القَارِي: « ولِمُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ: فَقَالَ الصَّحَابَةُ: مَهْ مَهْ، قَوْلُهُ: مَهْ، كَلِمَةٌ بُنِيَتْ عَلَى السُّكُونِ، وَهُوَ اسْمٌ يُسَمَّى بِهِ الفِعْلُ، ومَعْنَاهُ: اكْفُفْ، لِأَنَّهُ زَجْرٌ. فَإِنْ وَصَلْتَ نَوَّنْتَهُ، فَقُلْتَ: مَهٍ مَهْ. ومَهْ الثَّانِي تَأْكِيدٌ، كَمَا تَقُولُ: صَهٍ صَهْ[4]».

وَقَالَ أَيْضًا: « قَوْلُهُ: حَلْ حَلْ، بِفَتْحِ الحَاءِ المُهْمَلَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ فِيهِمَا، وَهُوَ زَجْرٌ لِلنَّاقَةِ، إِذَا حَمَلَهَا عَلَى السَّيْرِ، وَقَالَ الخَطَابِيّ: فَإِنْ قُلْتَ: حَلْ، وَاحِدَةً، فَبِالسُّكُونِ، وَإِنْ أَعَدْتَهَا نَوَّنْتَ فِي الأُولَى، وسَكَّنْتَ فِي الثَّانِيَةِ، وَحَكَى غَيْرُهُ السُّكُونَ فِيهِمَا، والتَّنْوِينَ، كَقَوْلِهِم: بَخٍ بَخْ وَصَهٍ صَهْ[5]».

وَيَذْهَبُ فَرِيقٌ آخَرُ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ إِلَى أَنَّ لِلتَّنْوِينِ اللَّاحِقَ لأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ والأَصْوَاتِ لَهُ وَظِيفَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ؛ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ بِخِلَافِ غَيْرِ المُنَوَّنِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ النُّحَاةِ.

(1) شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، جامعةٍ قاريونس، بنغازي،ط1996/2م: 3/91-92

(2) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1421/1ه-2000م: 4/ 448

(3) شرح أبي داود للعيني، ت: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الرياض، ط1420/1ه-1999م : 4/ 370/369

(4) عُمْدَةِ القَارِي شَرْحِ صَحِيحِ البُخَارِيِّ، العَيْنِيُّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت :3/ 128

(5) المرجع سابق:7/14

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ عَنْ تَنْوِينِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ: «وَجَمِيعُ التَّنْوِينِ الَّذِي يَدْخُلُ فِي هَذِهِ الأَصْوَاتِ، إِنَّمَا يُفَرِّقُ بَيْنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ، تَقُولُ: صَهٍ يَا رَجُلُ، هَذَا الأَصْلُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ المَبْنِيَّاتِ، ومِنْهَا مَا يُسْتَعْمَلُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ أَلْبَتَّةَ[1]».

وجَرَى تَعْرِيفُهُمْ تَنْوِينَ التَّنْكِيرِ مُرَاعِيًا هَذِهِ الوَظِيفَةَ المُفَرِّقَةَ بَيْنَ المُعَرَّفِ والمُنَكَّرِ، فَهُوَ تَنْوِينٌ يَلْحَقُ أَسْمَاءَ الأَصْوَاتِ وأَسْمَاءَ الأَفْعَالِ لِلتَّفْرِيقِ بَيْنَ المَعْرِفَةِ مِنهَا والنَّكِرَةِ، أَوْ هُوَ « اللَّاحِقُ لِبَعْضِ الأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ، إِشْعَارًا بِأَنَّ المُرَادَ بِهِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ[2]».

أَوْ« هُوَ مَا يَلْحَقُ بَعْضَ الأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ فَرْقًا بَيْنَ مَعْرِفَتِهَا ونَكِرَتِهَا؛ نَحْو: مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ، وسِيبَوَيْهٍ آخَرَ، وصَهْ، إِذَا أَرَدْتَ السُّكُوتَ، وصَهٍ، إِذَا أَرَدْتَ سُكُوتًا، وإِيهِ، إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ مَعْلُومٍ، وإِيهٍ، إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ مَجْهُولٍ، ويَطَّرِدُ فِيمَا آخِرُهُ "وَيْهِ"، ولَا يَطَّرِدُ فِي أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ[3]».

وعَلَى ضَوْءِ ذَلِكَ قَسَّمُوا أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ إِلَى مُعَرَّفٍ، وهُوَ مَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ، وإِلَى مُنَكَّرٍ، وهُوَ مَا لا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ، فَمَا يُنَوَّنُ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ، فَهُوَ نَكِرَةٌ، « ومَالَمْ يَدْخُلْهُ التَّنْوِينُ فَهُوَ مَعْرِفَةٌ. والتَّنْوِينَ الَّذِي يَدْخُلُهَا يُسَمَّى "تَنْوِينَ التَّنْكِيرُ".

وأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: مَا لَا يَأْتِي إِلَّا مَعْرِفَةً، فَلا يَدْخُلُهُ تَنْوِينٌ؛ نَحْو: رُوَيْدَ، بَلْهَ، وآمِينَ.

والثَّانِي: مَا لَا يَأْتِي إِلَّا نَكِرَةً، فَيَلْزَمُهُ التَّنْوِينُ؛ نَحْو: "إِيهًا"، فِي الكَفِّ، و "وَاهًا"، فِي التَّعَجُّبِ، و "وَيْهًا" في الإِغْرَاءِ و "فَدَاءٍ لَكَ"، بِالكَسْرِ والتَّنْوِينِ.

والثَّالِثُ: مَا يَجُوزُ فِيهِ الوَجْهَانِ، والتَّنْكِيرُ؛ فَيَلْحَقُهُ التَّنْوِينُ، والتَّعْرِيفُ؛ فَلَا يَلْحَقُهُ، نَحْو: إِيهِ وإِيهٍ، وصَهْ وصَهٍ، ومَهْ ومَهٍ[4]».

---

(1) الأصول في النحو، مرجع سابق: 2/ 131

(2) شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، ت: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط1414/2ه-1993م، مكتبة وهبة، القاهرة: 287

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق رجب عثمان محمد، راجعه، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1/ 1418هـ - 1998م: 2/ 667

(4)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وأخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة،ط1428/1ه-2007م: 5/ 514-515

جَاءَ في الجليس الصَّالِحِ: « بَخْ بَخْ، هَذِهِ كَلِمَةٌ تَقُولُهَا العَرَبُ عِنْدَ الشَّيْءِ تُفَضِّلُهُ، وتَمْدَحُهُ، وتُعْجَبُ بِهِ، وفِيهَا لُغَتَانِ: التَّسْكِينُ والكَسْرُ والتَّنْوِينُ، فَمَنْ سَكَّنَ، فَعَلَى الأَصْلِ فِيمَا يُبْنَى، ولَا يُعْرَبُ، وَالكَسْرُ عَلَى البَابِ فِي السَّاكِنِ، إِذَا حُرِّكَ، والتَّنْوِينُ فِي قَوْلِ مُحَقِّقِي نُحَاةِ البَصْرِيِّينَ يُؤْذِنُ بِالتَّنْكِيرِ، وحَذْفُهُ يَدُلُّ عَلَى التَّعْرِيفِ، وَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الكَلِمَةُ بِالتَّكْرِيرِ، ولَهَا نَظَائِرُ فِيمَا وَصَفْنَا مِنْ حُكْمِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ: بَيْنَ الأَشَجِّ وَبَيْنَ قَيْسٍ بَاذِخٌ ***بَخْ بَخْ بِوَالِدِهِ وبِالمَوْلُودِ

وَمِثْلُ هَذَا صَهٍ وَمَهٍ[1]».

ونُشِيرُ، هُنَا، إِلَى أَنَّ بَعْضَ اللُّغَوِيِّنَ يَذْهَبُ إِلَى «أَنَّ أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ كُلَّهَا مَعَارِفُ، مَا نُوِّنَ مِنْهَا، ومَا لَمْ يُنَوَّنْ، وأَنَّهَا أَعْلَامُ أَجْنَاسٍ مَعْنَوِيَّةٌ كـــ" سُبْحَانَ"[2]».

أَمَّا البَحْثُ؛ فَلا يَرَى فِي تَنْوِينِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ وَظِيفَةً تُفَرِّقُ بَيْنَ المَعَانِي، ولا يَعْدُو أَنْ تَكُونَ وَظِيفَتُهُ صَوْتِيَّةً مُصَاحِبَةً لِنُطْقِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ عِنْدَ بَعْضِ العَرَبِ، ومُسْتَنَدُ البَاحِثَيْنِ عَدَمُ وُضُوحِ الدِّلَالَةِ عَلَى المُنَكِّرِ، والمَقْصُودِ بِهِ؛ واضْطِرَابُ آرَاءِ القَائِلِينَ بِذَلِكَ. قَالَ خَالِدٌ الأَزْهَرِيُّ: «"إِيهِ" بِلا تَنْوِينٍ مَعْرِفَةٌ مِنْ قَبِيلِ المُعَرَّفِ بِـــ "أَلْ" العَهْدِيَّةِ؛ أَيْ: الحَدِيثَ المَعْهُودَ، كَذَا قَالُوا، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَدْلُولَ اسْمِ الفِعْلِ المَصْدَرُ، وأَمَّا عَلَى القَوْلِ بِأَنَّ مَدْلُولَهُ الفِعْلُ، فَلَا؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الأَفْعَالِ نَكِرَاتٌ، وتَقُولُ: "صَاحَ الغَرَابُ غَاقِ غَاقِ"، فَإِذَا لَمْ تُنَوِّنْهَا كَانَتْ مَعْرِفَةً؛ ودَلَّتْ عَلَى مَعْنًى مَخْصُوصٍ، وإِذَا نَوَّنْتَهَا، كَانَتْ نَكِرَةً مُبْهَمَةً، ودَلَّتْ عَلَى مَعْنًى مُبْهَمٍ[3]».

فَمَضْمُونِ قَوْلِهِ " كَذَا قَالُوا" أَنَّهُ يَنْقُلُ مَا ذَكَرَهُ النُّحَاةُ دُونَ اقْتِنَاعٍ بِمَا ذَكَرُوهُ.

ثُمَ مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: "صَاحَ الغَرَابُ غَاقِ غَاقِ، فَإِذَا لَمْ تُنَوِّنْهَا كَانَتْ مَعْرِفَةً؛ ودَلَّتْ عَلَى مَعْنًى مَخْصُوصٍ، وإِذَا نَوَّنْتَهَا، كَانَتْ نَكِرَةً مُبْهَمَةً". مَا الَّذِي يَحْمِلُهُ " غَاقِ غَاقِ أَو غَاقٍ غَاقٍ" مِنْ مَعْنَى إِذْ هُوَ فِي الأَسَاسِ لِمُحَاكَاةِ صَوْتِ الغُرَابِ، فَكَيْفَ يَتَخَصَّصَ، ويَصِيرُ دَالًا عَلَى مَعْرِفَةٍ أَوْ يَتَعَمَّمَ، ويَصِيرُ دَالًا عَلَى مُبْهَمٍ. ولَنْ يُغَيِّرَ شَرْحُ بَعْضِ النُّحَاةِ المُرَادَ بِالتَّنْكِيرِ فِي "غَاقٍ" شَيْئًا، ولَنْ يُصْبَحَ دَالًا عَلَى مَعْلُومٍ؛ قَالَ الطَّبَرِيُّ عَنْ "

(1) الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني، ت: د. محمد مرسي الخولي، ط1413/1ه-1993م، عالم الكتب، بيروت :425/2

(2) التصريح بمضمون التوضيح (شرح التصريح)، خالد الأزهري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ط1: 294/2

(3) المرجع سابق: 24/1

أُفٍ": « فَمَنْ خَفَضَ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَامَّةِ أَهْلِ المَدِينَةِ، شَبَّهَهَا بِالأَصْوَاتِ الَّتِي لَا مَعْنَى لَهَا، كَقَوْلِهِمْ فِي حِكَايَةِ الصَّوْتِ: غَاقِ غَاقِ، فَخَفَضُوا القَافَ وَنَوَّنُوهَا، وَكَانَ حُكْمُهَا السُّكُونَ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ يُعْرِبُهَا مِنْ أَجْلِ مَجِيئِهَا بَعْدَ حَرْفٍ سَاكِنٍ، وَهُوَ الأَلِفُ، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، فَحَرَّكُوا إِلَى أَقْرَبِ الحَرَكَاتِ مِنَ السُّكُونِ، وَذَلِكَ الكَسْرُ؛ لِأَنَّ المَجْزُومَ إِذَا حُرِّكَ، فَإِنَّمَا يُحَرَّكُ إِلَى الكَسْرِ[1]». وقَالَ عَبَّاس حَسن: «كَذَلِكَ: صَاحَ الغُرَابُ غَاقِ" بِغَيْرِ تَنْوِينٍ"، فَالمُرَادُ أَنَّهُ يُصِيحُ صِيَاحًا خَاصًّا، فِيهِ تَنْغِيمٍ، أَوْ حُزْنٍ، أَوْ فَزَعٍ، أَوْ إِطَالَةٍ... أَمَّا بِالتَّنْوِينِ، فَمَعْنَاهُ مُجَرَّدُ صِيَاحٍ[2]».

لَكِنَّ السُّؤَالَ عَنْ الفَرْقِ بَيْنَ " غَاقِ" الخَاصَةِ فِي حَالَةِ الحُزْنِ والفَزَعِ والإِطَالَةِ، وبَيْنَ "غَاقٍ" الَّتِي هِيَ مُجَرَّدُ صِيَاحٍ، وَمَنْ لَدَيهِ القُدْرَةُ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الغَاقَيْنِ؛ "غَاقِ" المَعْرِفَةِ ، و "غَاقٍ" النَّكِرَةِ.

والحَقِيقَةُ أَنْ لا فَرْقَ فِي كِلا الصَّوْتَيْنِ، بِالتَّنْوِينِ وَعَدَمِهِ؛ لأَنَّ كُلَّ مُتَلَفِّظٍ لا يَسْتَطِيعُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الصَّوْتَيْنِ دُونَ افْتِرَاضِ وُجُودِ فَرْقٍ بَيْنَ "غَاقِ" و "غَاقٍ" غَيْرِ مُنَوَّنَةٍ، ومُنَوَّنَةٍ. وقَدْ وَضَعَتِ اللُّغَةُ لَفْظًا دَالًّا عَلَى مَعْنًى بِذَاتِهِ، فَلا يَدُلُّ التَّنْوِينُ عَلَى اسْتِحْدَاثِ مَعْنًى آخَرَ، ثُمَّ إِنَّ العَرَبَ حِينَ لاحَظَتْ فُرُوقًا فِي أَصْوَاتِ بَعْضِ الحَيَوَانَاتِ كَالخَيْلِ والإِبِلِ، وَضَعُوا لَهَا أَلْفَاظًا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّنَوُّعِ الصَّوْتِي كَالصَّهِيلِ والحَمْحَمَةِ، والضَّبَحِ، فَمِنْ « أَصْوَاتِ الخَيْلِ: الشَّخِيرُ، والنَّخِيرُ، والكَرِيرُ؛ فَالشَّخِيرُ مِنَ الفَمِ، والنَّخِيرُ مِنَ المَنْخَرَيْنِ، والكَرِيرُ [الكَرِيرُ] مِنَ الصَّدْرِ[3]». و« الحَمْحَمَةُ: صَوْتُ الفَرَسِ دُونَ الصَّهِيلِ[4]».

فَلَوْ كَانَ فِي صَوْتِ الغُرَابِ اخْتِلافٌ فِي أَحْوَالِهِ المُخْتَلِفَةِ، لَوَضَعُوا لَهُ لَفْظًا يُعَبِّرُ عَنْ ذَلِكَ التَّصْوِيتِ، كَعَهْدِهِمْ بِسَائِرِ الحَيَوَانَاتِ الَّتِي مَايَزُوا بَيْنَ أَصْوَاتِهَا بِأَلْفَاظٍ دَالَةٍ عَلَى اخْتِلافِ الصَّوْتِ.

والأَمْرُ واضِحٌ عَلَى أَنَّ القَوْلَ بِأَنَّ التَّنْوِينَ اللَّاحِقَ لأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ وأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ هُوَ قَوْلٌ لا يَسْتَنِدُ إِلَى مَعْنًى لُغَوِيٍّ واضِحٍ، وإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَحْكِيمِ المِنْطِقِ فِي اللُّغَةِ، حَمَلَهُمْ عَلَيْهِ الرَّغْبَةُ فِي التَّعْلِيلِ وإِظْهَارِ وظِيفَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ لِلتَّنْوِينِ الدَّاخِلِ عَلَى أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ والأَصْوَاتِ، انْطِلاقًا مِنْ أَنَّ التَّنْوِينَ عَلَمُ التَّنْكِيرِ.

---

(1) جَامِعُ البَيَانِ، محمد بن جرير الطبري، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1422/1ه-2001م، دار هجر: 14/ 546

(2) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط5: 1/ 36

(3) المنتخب من كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـــ «كراع النمل»، ت: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، ط1409/1ه-1989م: 295

(4) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ت: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـــ – 1979م: 1/ 436

وقَالَ الرَّضِي: «فَكَأَنَّ مَعْنَى صَهٍ، اسْكُتْ سُكُوتًا وأَيَّ سُكُوتٍ: سُكُوتًا بَلِيغًا؛ أَيْ: اسْكُتْ عَنْ كُلِّ كَلَامٍ[1]».

وقَالَ ابْنُ الشَّجَرِيّ عَنْ " أُفٍّ": « ومَنْ نَوَّنَهُ أَرَادَ بِهِ التَّنْكِيرُ؛ لِأَنَّ تَنْوِينَ هَذَا الضَّرْبِ عَلَمٌ لِلتَّنْكِيرِ، كَقَوْلِهِمْ في الاسْتِزَادَةِ مِنَ الحَدِيثِ: "إِيهٍ"، إِذَا أَرَادُوا: حَدِّثْنِي حَدِيثًا مَا، و "إِيهٍ" في الاسْتِزَادَةِ مِنْ حَدِيثٍ يَعْرِفُهُ المُحَدِّثُ والمُحَدَّثُ، ومِثْلُهُ: صَهْ وصَهٍ، ومَهْ ومَهٍ، فَمَنْ نَوَّنَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: افْعَلْ سُكُوتًا وكَفًّا، ومَنْ لَمْ يُنَوِّنْ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: افْعَلْ السُّكُوتَ والكَفَّ، وكَذَلِكَ مَنْ قَالَ: أُفٍّ، فَنَوَّنَ، أَرَادَ: أَتَضَجَّرُ تَضَجُّرًا، ومَنْ لَمْ يُنَوِّنْ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: أَتَضَجَّرُ التَّضَجُّرَ المَعْرُوفَ، وقَدْ قُرِئَ بِالوَجْهَيْنِ، فَالتَّنْوِينُ قَرَأَ بِهِ مَعَ الكَسْرِ نَافِعٌ وحَفْصٌ، وقَرَأَهُ البَاقُونَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ اخْتَصَّ بِالفَتْحِ، والبَاقُونَ بِالكَسْرِ[2]».

لا أَرَى فَارِقًا بَيْنَ " أَتَضَجَّرُ التَّضَجُّرَ المَعْرُوفَ، وبَيْنَ " أَتَضَجَّرُ تَضَجُّرًا، لأَنَّ الضَّجَرَ وَاحِدٌ، خَفِيَ أَوْ ظَهَرَ. والمُرَادُ عَدَمُ إِيذَاءِ الوَالِدَيْنِ بِالقَوْلِ أَوْ بِالفِعْلِ. فَلَا «تَقُلْ لَهُمَا كَلَامًا تَتَبَرَّمُ فِيهِ بِهِمَا، إِذَا كَبِرَا وأَسَنَّا، فَيَنْبَغِي أَنْ تَتَوَلَّى مِنْ خِدْمَتِهِمَا مِثْلَ الَّذِي تَوَلَّيَا مِنَ القِيَامِ بِشَأْنِكَ وخِدْمَتِكَ[3]».

ولَوْ كَانَ لِتَنْوِينِ " أُفٍ" دَلَالَةٌ عَلَى تَنْكِيرِ المَعْنَى، وعَدَمِ إِرَادَةِ الخُصُوصِ، لَتَعَيَّنَ التَّنْوِينُ عَلَى التَّنْكِيرِ، وعَلَى مَعْنَى العُمُومِ؛ لأَنَّ النَّهْيَ عَنْ مُطْلَقِ التَّأَفُّفِ وإِيذَاءِ الوَالِدَيْنِ.

إِلَّا أَنَّ وُرُودَ هَذَا العَدَدِ مِنَ القِرَاءَاتِ لِلفْظِ " أُفٍّ" في القُرْآنِ الكَرِيمِ وفي كَلَامِ العَرَبِ، يُفْصِحُ بِأَنْ لا دَلَالَةَ لِتَنْوِينِ " أُفٍّ" ولا لِعَدَمِ تَنْوِينِهَا، وهُوَ أَمْرٌ يُرَجِّحُ كَوْنَهَا لَهَجَاتٍ وتَعَدُّدًا في أَدَائِهَا بَيْنَ العَرَبِ. ونَصُّ اللُّغَوِيِينَ وَاضِحٌ أَنَّهَا لُغَاتٌ. بَلْ إِنَّ بَعْضَ البَاحِثِينَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ صَرْفَ بَعْضِ الأَسْمَاءِ المُعْرَبَةِ، ومَنْعَ أُخْرَى مَرَدُّهُ إِلَى اللَّهَجَاتِ العَرَبِيَّةِ الَّتِي تَخْتَلِفُ في صَرْفِ بَعْضِ الكَلِمِ، ومَنْعِ بَعْضِهِ الآخَرِ مِنَ الصَّرْفِ[4].

ويَظْهَرُ مِنْ نَصِّ الطَّبَرِيِّ الآتِي أَنَّ التَّنْوِينَ وعَدَمَ التَّنْوِينِ لَيْسَ إِلَّا لُغَاتٍ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، وهُوَ مَا يَعْنِي أَنَّ الأَمْرَ يَعُودُ إِلَى تَعَدُّدِ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ عِنْدَ القَبَائِلِ العَرَبِيَّةِ؛ فَقَدْ بَلَغَتْ قِرَاءَةُ اللَّفْظِ "أُفٍّ" ولُغَاتُهُ أَرْبَعَ

(1) شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، جامعةِ قاريونس، بنغازي،ط1996/2م: 91/3

(2) أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1413/1ه-1991م: 2/ 176

(3) زاد المسير، ابن الجوزي، ت: عبد الرزاق المهدي، ط1422/1ه، دار الكتاب العربي، بيروت: 3/ 24

(4) رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية، مرجع سابق:124

عَشْرَةَ قِرَاءَةً ولُغَةً[1]، بَلْ أَرْبَعِينَ لُغَةً كَمَا جَاءَ فِي البَحْرِ المُحيطِ والدُّرِّ المَصُونِ[2]، وذَكَرَ الزَّبيدي في "صَه" أَرْبَعَ لُغَاتٍ؛ هِيَ صَهْ، وصَهِ، وصَهٍ، وصَهًا[3]. ولَمْ يُشِرْ الطَّبَرِيُّ إِلَى المَعْنَى الوَظِيفي للتَّنْوِينِ المَشْهُورِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ، وَهُوَ التَّنْكِير؛ قَالَ فِي تَفْسِيرِ "أُفٍ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: 23]

« وَلِلعَرَبِ فِي "أُفٍّ" لُغَاتٌ سِتٌّ: رَفْعُهَا بِالتَّنْوِينِ وَغَيْرِ التَّنْوِينِ، وَخَفْضُهَا كَذَلِكَ، وَنَصْبُهَا، فَمَنْ خَفَضَ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَامَّةِ أَهْلِ المَدِينَةِ. شِبْهُهَا بِالأَصْوَاتِ الَّتِي لَا مَعْنَى لَهَا، كَقَوْلِهِمْ فِي حِكَايَةِ الصَّوْتِ غَاقِ غَاقِ، فَخَفَضُوا القَافَ وَنَوَّنُوهَا، وَكَانَ حُكْمُهَا السُّكُونَ، فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ يُعْرِبُهَا مِنْ أَجْلِ مَجِيئِهَا بَعْدَ حَرْفٍ سَاكِنٍ، وَهُوَ الأَلِفُ، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، فَحَرَّكُوا إِلَى أَقْرَبِ الحَرَكَاتِ مِنَ السُّكُونِ، وَذَلِكَ الكِسْرُ، لِأَنَّ المَجْرُومَ إِذَا حُرِّكَ فَإِنَّمَا يُحَرَّكُ إِلَى الكِسْرِ. وَأَمَّا الَّذِينَ خَفَضُوا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ عَامَّةِ قَرَأَةِ الكُوفِيِّينَ وَالبَصْرِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا يُدْخِلُونَ التَّنْوِينَ فِيمَا جَاءَ مِنَ الأَصْوَاتِ نَاقِصًا، كَالَّذِي يَأْتِي عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلِ: "مَهٍ" وَ "صَهٍ" وَ "بَخٍ"، فَيُتَمَّمُ بِالنُّونِ لِنُقْصَانِهِ عَنْ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ. قَالُوا: وَ "أُفٍّ" تَامٌّ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى تَتِمَّتِهِ بِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ. قَالُوا: وَإِنَّمَا كَسَرْنَا الفَاءَ الثَّانِيَةَ لِئَلَّا نَجْمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ. وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ وَنَوَّنَ، فَإِنَّهُ قَالَ: هُوَ اسْمٌ كَسَائِرِ الأَسْمَاءِ الَّتِي تُعْرَبُ، وَلَيْسَ بِصَوْتٍ، وَعُدِلَ بِهِ عَنِ الأَصْوَاتِ. وَأَمَّا مَنْ ضَمَّ ذَلِكَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، فَإِنَّهُ قَالَ: لَيْسَ هُوَ بِاسْمٍ مُتَمَكِّنٍ، فَيُعْرَبُ إِعْرَابَ الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ، وَقَالُوا: نَضُمُّهُ كَمَا نَضُمُّ قَوْلَهُ ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: 4]، وَكَمَا نَضُمُّ الِاسْمَ فِي النِّدَاءِ المُفْرَدِ، فَنَقُولُ: يَا زَيْدُ. وَمَنْ نَصَبَهُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وَهُيَ قِرَاءَةُ بَعْضِ المَكِّيِّينَ وَأَهْلِ الشَّامِ، فَإِنَّهُ شَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ: مُدَّ يَا هَذَا وَرُدَّ. وَمَنْ نَصَبَ بِالتَّنْوِينِ، فَإِنَّهُ أَعْمَلَ الفِعْلَ فِيهِ، وَجَعَلَهُ اسْمًا صَحِيحًا، فَيَقُولُ: مَا قُلْتُ لَهُ: أُفًّا وَلَا تُفًّا. وَكَانَ بَعْضُ نَحْوِيِّي البَصْرَةِ يَقُولُ: قُرِئَتْ: "أُفَّ"، وَ "أُفًّا" لُغَةٌ، فَجَعَلُوهَا مِثْلَ نَعْتِهَا. وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ "أُفٌّ"؛ وَذَلِكَ أَنَّ بَعْضَ العَرَبِ يَقُولُ: "أُفٌّ لَكَ" عَلَى الحِكَايَةِ؛ أَيْ: لَا تَقُلْ لَهُمَا هَذَا القَوْلَ. قَالَ:

(1) معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، ط1/1422ه-2002م :494/8

(2) انظر: البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420ه: 32/7، والدر المصون، السمين الحلبي، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق: 7/ 341

(3) انظر: تاج العروس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية: 36/ 428

وَالرَّفْعُ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ بَعْدَهُ بِلَامٍ. وَالَّذِينَ قَالُوا: "أُفٍّ" فَكَسَرُوا كَثِيرٌ، وَهُوَ أَجْوَدُ. وَكَسَرَ بَعْضُهُمْ وَنَوَّنَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "أُفِّي"، كَأَنَّهُ أَضَافَ هَذَا القَوْلَ إِلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ: أُفِّي هَذَا لَكُمَا، وَالمَكْسُورُ مِنْ هَذَا مُنَوَّنٌ وَغَيْرُ مُنَوَّنٍ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، نَحْوَ أَمْسِ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَالمَفْتُوحُ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ كَذَلِكَ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ: كُلُّ هَذِهِ الحَرَكَاتِ السِّتِّ تَدْخُلُ فِي "أُف" حِكَايَةً، تَشَبُّهُ بِالِاسْمِ مَرَّةً، وَبِالصَّوْتِ أُخْرَى. قَالَ: وَأَكْثَرُ مَا تُكْسَرُ الأَصْوَاتُ بِالتَّنْوِينِ إِذَا كَانَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلَ: "صَهٍ" وَ "مَهٍ" وَ "بَخٍ". وَإِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ شُبِّهَتْ بِالأَدَوَاتِ "أَفَّ" مِثْلُ: لَيْتَ وَمَدَّ، وَ "أُفٍّ" مِثْلُ مُدٍّ يُشَبَّهُ بِالأَدَوَاتِ. وَإِذَا قَالَ: "أَفٍّ" مِثْلُ صَهٍ. وَقَالُوا: سَمِعْتُ مِضٍّ يَا هَذَا، وَمِضٌّ. وَحُكِيَ عَنِ الكِسَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ «مَا عَلَّمَكَ أَهْلُكَ إِلَّا مِضٌّ وَمِضٌّ»، وَهَذَا كَـــ "أُفٍّ" وَ "أُفٌّ". وَمَنْ قَالَ: "أُفًّا"، جَعَلَهُ مِثْلَ "سُحْقًا وَبُعْدًا". وَالَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالصِّحَّةِ، عِنْدِي، فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَهُ: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ بِكَسْرِ الفَاءِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ؛ لِعِلَّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّهَا أَشْهَرُ اللُّغَاتِ فِيهَا، وَأَفْصَحُهَا عِنْدَ العَرَبِ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ حَظَّ كُلِّ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُعْرَبٌ مِنَ الكَلَامِ السُّكُونُ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَكَانَتِ الفَاءُ فِي "أُف" حَظُّهَا الوقُوفُ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فِيهِ، وَكَانَ حُكْمُ السَّاكِنِ إِذَا حُرِّكَ أَنْ يُحَرَّكَ إِلَى الكِسَرِ، حُرِّكَتْ إِلَى الكَسْرِ، كَمَا قِيلَ: مُدٍّ وَشُدٍّ وَرُدِّ البَابَ[1]».

وقَدْ تَتَبَعَ البَاحِثَانِ اسْتِعْمَالَ بَعْضِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ فِي نُصُوصِ اللُّغَةِ لاسْتِنْطَاقِ السِّيَاقَاتِ الوَارِدَةِ فِيهَا لأَجْلِ مَعْرِفَةِ دَلَالَةِ التَّنْوِينِ فِيهَا عَلَى التَنْكِيرِ، وهِيَ "أُفٍّ" و "صَهٍ"، و "إِيهٍ"، و "مَهٍ".

أَمَّا "أُفٍ"، فَلَمْ يَذْكُرِ المُفَسِّرُونَ الَّذِينَ وَقَفَ البَحْثُ عَلَى تَفَاسِيرِهِمْ كَتَفْسِيرِ الطَّبَرِيّ، ومَفَاتِيحِ الغَيبِ لِلرَّازِي، وزَادِ المَسِيرِ، لِلَّفْظِ "أُفٍّ" فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ﴾، أَنَّ تَنْوِينَهَا مُرَادٌ بِهِ تَنْكِيرُ المَعْنَى. وقَدْ ذَكَرُوا اللُّغَاتِ الوَارِدَةِ فِي هَذَا اللَّفْظِ، مُعَلِّلِينَ لِكُلِّ قِرَاءَةٍ بِعِلَّةٍ صَوْتِيَّةٍ لا مَعْنَوِيَّةٍ، كَمَا سَبَقَ فِي نَصِّ الطَّبَرِيِّ، وذَكَرُوا أَنَّهَا لُغَاتٌ الَّتِي تَعْنِي لَهْجَةِ فِي اسْتِعْمَالِ المُحْدَثِينَ، وَهُوَ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ اللُّغَاتِ الَّتِي ذَكَرُوهَا هِيَ مِنَ التَّنَوُّعِ فِي اسْتِعْمَالِ القَبَائِلِ والجِهَاتِ العَرَبِيَّةِ، وهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّازِيُّ إِلى

(1) جامع البيان ط هجر، مرجع سابق: 14/ 546-548، وزاد المسير، مرجع سابق: 3/23-24

أَنَّهَا كُلَّهَا لُغَاتٌ، وذَكَرَ مَعْنَى "أُفٍّ"، فَقَالَ: « المُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ﴾ المَنْعُ مِنْ إِظْهَارِ الضَّجَرِ بِالقَلِيلِ أَوِ الكَثِيرِ[1]». ولَمْ يَذْكُرْ فَرْقًا بَيْنَ مُنَوَّنٍ وغَيْرِ مُنَوَّنٍ.

قَالَ الرَّازِيُّ: « قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ﴾ فِيهِ مَسَائِلُ:

المَسْأَلَةُ الأُولَى: قَالَ الزَّجَّاجُ: فِيهِ سَبْعُ لُغَاتٍ: كَسْرُ الفَاءِ وَضَمِّهَا وَفَتْحِهَا، وَكُلُّ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِتَنْوِينٍ وَبِغَيْرِ تَنْوِينٍ، فَهَذِهِ سِتَّةٌ، وَاللُّغَةُ السَّابِعَةُ أُفِّي بِالياءِ، قَالَ الأَخْفَشُ: كَأَنَّهُ أَضَافَ هَذَا القَوْلَ إِلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ قَوْلِي هَذَا، وَذَكَرَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ مِنْ لُغَاتِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ ثَلَاثَةً زَائِدَةً عَلَى مَا ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ: "إِفٍّ" بِكَسْرِ الأَلِفِ وَفَتْحِ الفَاءِ وَ "أُفَّهْ" بِضَمِّ الأَلِفِ وإِدْخَالِ الهَاءِ، و"أُفْ" بِضَمِّ الأَلِفِ وَتَسْكِينِ الفَاءِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ: بِفَتْحِ الفَاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَنَافِعٌ وَحَفْصٌ: بِكَسْرِ الفَاءِ وَالتَّنْوِينِ، وَالبَاقُونَ: بِكَسْرِ الفَاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَكُلُّهَا لُغَاتٌ، وَعَلَى هَذَا الخِلَافِ فِي سُورَةِ الأَنْبِيَاءِ ﴿أُفٍّ لَكُمْ﴾ [الأَنْبِيَاءِ: 67] وَفِي الأَحْقَافِ: ﴿أُفٍّ لَكُما﴾ [الأَحْقَافِ: 17][2]».

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: « وقُرِئَ: "أُفّ"، بِالكَسْرِ والفَتْحِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، وبِالحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ مَعَ التَّنْوِينِ، وَهُو صَوْتٌ إِذَا صَوَّتَ بِهِ الإِنْسَانُ، عُلِمَ أَنَّهُ مُتَضَجِّرٌ، كَمَا إِذَا قَالَ: حَسِّ، عُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ مُتَوَجِّعٌ، واللَّامُ لِلبَيَانِ، مَعْنَاهُ: هَذَا التَّأْفِيفُ لَكُمَا خَاصَّةً، ولأَجْلِكُمَا دُونَ غَيْرِكُمَا[3]».

وقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَطِيَّةَ أَنَّ التَّنْوِينَ في " أَفٍّ" يُعْطِي مَعْنَى التَّنْكِيرِ دُونَ تَوْضِيحٍ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهَا لَفْظَةٌ لِكُلِّ مَا يَؤْذِي الوَالِدَيْنِ صَغُرَ أَوْ عَظُمَ. وَهُوَ مَعْنَى يَتَحَقَّقُ بِاللَّفْظِ بِلُغَاتِهِ المُخْتَلِفَةِ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: «أُفٍّ» بِكَسْرِ الفَاءِ وتَرْكِ التَّنْوِينِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةَ والكِسَائِيِّ وعَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ، وقَرَأَ نَافِعٌ والحَسَنُ والأَعْرَجُ وأَبُو جَعْفَرٍ وشَيْبَةَ وعِيسَى "أُفٍّ" بِالكَسْرِ والتَّنْوِينِ، وقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وابْنُ عَامِرٍ "أُفٍّ" بِفَتْحِ الفَاءِ، وقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ "أُفٌّ" بِضَمِّ الفَاءِ، وقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ "أُفْ" خَفِيفَةً، وهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ، إِلَّا أَنَّ قِرَاءَةَ نَافِعٍ تُعْطِي التَّنْكِيرَ، كَمَا تَقُولُ: "إِيهٍ"، وفِيهَا لُغَاتٌ لَمْ يُقْرَأْ بِهَا "أُفٌّ" بِالرَّفْعِ والتَّنْوِينِ عَلَى أَنَّ هَارُونَ حَكَاهَا قِرَاءَةً، "وأُفًّا" بِالنَّصْبِ والتَّنْوِينِ، و "أُفِّي» بِيَاءٍ بَعْدَ الكَسْرَةِ حَكَاهَا الأَخْفَشُ الكَبِيرُ، و "أُفَّا" بِأَلِفٍ بَعْدَ الفَتْحَةِ، و "أُفْ"

(1) مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1420، ط2: 20/ 324- 326.

(2) المرجع السابق 20/ 324/325.

(3) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في عيون التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي أحمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م، ط1: 4/ 304.

بِسُكُونِ الفَاءِ المُشَدَّدَةِ، و "أُفٍّ" مِثْلُ رُبَّ، ومِنَ العَرَبِ مَنْ يُمِيلُ "أُفًّا"، ومِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُ فِيهَا هَاءَ السَّكْتِ؛ فَيَقُولُ: "أُفَّاه".

قَالَ القَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَعْنَى اللَّفْظَةِ أَنَّهَا اسْمُ فِعْلٍ، كَأَنَّ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَقُولُ: أَضْجَرُ أَوْ أَتَقَذَّرُ، أَوْ أَكْرَهُ، أَوْ نَحْو هَذَا يُعَبِّرُ إِيجَازًا بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، فَتُعْطِي مَعْنَى الفِعْلِ المَذْكُورِ، وجَعَلَ اللهُ تَعَالَى هَذِهِ اللَّفْظَةَ مِثَالًا لِجَمِيعِ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَابَلَ بِهِ الآبَاءُ مِمَّا يَكْرَهُونَ، فَلَمْ تُرَدْ هَذِهِ في نَفْسِهَا، وإِنَّمَا هِيَ مِثَالُ الأَعْظَمِ مِنْهَا، والأَقَلِّ[1]».

وفي البحر المحيط: «وَجَوَابُ الشَّرْطِ فَلا تَقُلْ لَهُما أُفٍّ وَتَقَدَّمَ مَدْلُولُ لَفْظِ أُفٍّ فِي المُفْرَدَاتِ وَاللُّغَاتِ الَّتِي فِيهَا، وَإِذَا كَانَ قَدْ نَهَى أَنْ يَسْتَقْبِلَهُمَا بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الضَّجَرِ وَالتَّبَرُّمِ بِهِمَا، فَالنَّهْيُ عَمَّا هُوَ أَشَدُّ كَالشَّتْمِ وَالضَّرْبِ هُوَ بِجِهَةِ الأَوْلَى، ولَيْسَتْ دَلَالَةُ أُفٍّ عَلَى أَنْوَاعِ الإِيذَاءِ دَلَالَةً لَفْظِيَّةً خِلَافًا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: "أُفٍّ" كَلِمَةُ كَرَاهَةٍ بَالَغَ تَعَالَى فِي الوَصِيَّةِ بِالوَالِدَيْنِ، وَاسْتِعْمَالِ وَطْاءَةِ الخُلُقِ، ولِينِ الجَانِبِ وَالِاحْتِمَالِ حَتَّى لَا نَقُولَ لَهُمَا عِنْدَ الضَّجَرِ هَذِهِ الكَلِمَةَ، فَضْلًا عَمَّا يَزِيدُ عَلَيْهَا. قَالَ القُرْطُبِيُّ: قَالَ عُلَمَاؤُنَا: وَإِنَّمَا صَارَ قَوْلُ "أُفٍّ" لِلوَالِدَيْنِ أَرْدَأَ شَيْءٍ؛ لأَنَّ رَفَضَهُمَا رَفْضَ كُفْرِ النِّعْمَةِ، وَجَحَدَ التَّرْبِيَةَ، وَرَدَّ وَصِيَّةَ الله. و "أُفٍّ "كَلِمَةٌ مَقُولَةٌ لِكُلِّ شَيْءٍ مَرْفُوضٍ، وَلِذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أُفٍّ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنبياء: 67]؛ أَيْ: رَفْضٌ لَكُمْ، وَلِهَذِهِ الأَصْنَامِ مَعَكُمُ انْتَهَى. وَقَرَأَ الحَسَنُ وَالأَعْرَجُ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَشَيْبَةُ وَعِيسَى وَنَافِعٌ وَحَفْصٌ "أُفٍّ" بِالكَسْرِ وَالتَّشْدِيدِ مَعَ التَّنْوِينِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمْزَةُ وَالكِسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ كَذَلِكَ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ عَامِرٍ بِفَتْحِهَا مُشَدَّدَةً مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ. وَحَكَى هَارُونُ قِرَاءَةً بِالرَّفْعِ وَالتَّنْوِينِ. وَقَرَأَ أَبُو السَّمَّالِ أُفٍّ بِضَمِّ الفَاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ أُفًّا بِالنَّصْبِ وَالتَّشْدِيدِ وَالتَّنْوِينِ. وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ أُفٍ خَفِيفَةً، فَهَذِهِ سَبْعُ قِرَاءَاتٍ مِنَ اللُّغَاتِ الَّتِي حُكِيَتْ فِي "أُفٍّ". وَقَالَ مُجَاهِدٌ: إِنَّ مَعْنَاهُ إِذَا رَأَيْتَ مِنْهُمَا فِي حَالِ الشَّيْخُوخَةِ الغَائِطَ وَالبَوْلَ اللَّذَيْنِ رَأَيَا مِنْكَ فِي حَالِ الصِّغَرِ، فَلَا تَقْذَرْهُمَا، وَتَقُولُ: "أُفٍّ" انْتَهَى. وَالآيَةُ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ. ولَمَّا نَهَاهُ تَعَالَى أَنْ يَقُولَ لَهُمَا مَا مَدْلُولُهُ

(1) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1422/1ه: 3/ 448

أَتَضَجَّرُ مِنْكُمَا ارْتَقَى إِلَى النَّهْيِ عَمَّا هُوَ مِنْ حَيْثُ الوَضْعُ أَشَدُّ مِنْ "أُفٍّ"، وَهُوَ نَهْرُهُمَا، وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ عَنْ نَهْرِهِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ النَّهْيُ عَنْ قَوْلِ "أُفٍّ"؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَهَى عَنِ الأَدْنَى، كَانَ ذَلِكَ نَهْيًا عَنِ الأَعْلَى بِجِهَةِ الأَوْلَى، وَالمَعْنَى وَلَا تَزْجُرْهُمَا عَمَّا يَتَعَاطَيَانِهِ مِمَّا لَا يُعْجِبُكَ، وَقُلْ لَهُما بَدَلَ قَوْلِ "أُفٍّ"، وَنَهْرِهِمَا قَوْلًا كَرِيماً؛ أَيْ: جَامِعًا لِلمَحَاسِنِ مِنَ البِرِّ وَجَوْدَةِ اللَّفْظِ[1]».

قَالَ الشَّوْكَانِيُّ: «وَالحاصِلُ أَنَّهُ اسْمُ فِعْلٍ يُنْبِئُ عَنِ التَّضَجُّرِ وَالِاسْتِثْقَالِ، أَوْ صَوْتٌ يُنْبِئُ عَنْ ذَلِكَ، فَنُهِيَ الوَلَدُ عَنْ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّضَجُّرِ مِنْ أَبَوَيْهِ أَوِ الِاسْتِثْقَالِ لَهُمَا، وَبِهَذَا النَّهْيِ يُفْهَمُ النَّهْيُ عَنْ سَائِرِ مَا يُؤْذِيهِمَا بِفَحْوَى الخِطَابِ أَوْ بِلَحْنِهِ[2]».

وَجَلِيٌّ أَنَّ دَلَالَةَ " أُفٍّ" عَلَى العُمُومِ، لِتَشْمَلَ كُلَّ أَذًى لَفْظَيٍّ أَوْ مَعْنَوِيٍّ، بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَهُ المُفَسِّرُونَ فِي المُرَادِ مِنهَا؛ سَوَاءٌ أَكَانَتْ مُنَوَّنَةً أَوْ غَيْرَ مُنَوَّنَةٍ.

صَهْ: اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ بِمَعْنَى اسْكُتْ. وتَذْكُرُ كُتُبُ اللُّغَةِ فِي اسْتِعْمَالِهَا عِدَّةَ لُغَاتٍ، جَاءَ فِي التَّاجِ:

«صَهٍ، بِسُكُونِ الهَاءِ وكَسْرِهَا مُنَوَّنَةً: كَلِمَةُ زَجْرٍ لِلمُتَكَلِّمِ؛ أَيْ: اسْكُتْ. ذَكَرَ المُصَنِّفُ لُغَتَيْنِ "صَهْ" و "صَهٍ"، وَفَاتَهُ: "صَهًا" بِالفَتْحِ مَعَ التَّنْوِين. ويُقَالُ: صَهِ بِالكَسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ[3]».

قَالَ الخَلِيلُ: «صَهْ: كَلِمَةُ زَجْرٍ لِلسُّكُوتِ. قَالَ:

صَهْ لَا تَكَلَّمْ لِحَمَّادٍ بِدَاهِيَةٍ***عَلَيْكَ عَيْنٌ مِنَ الأَجْذَاعِ والقَصَبِ

وَقَالَ: إِذَا قَالَ حَادِينَا لِتَشْبِيهِ نَبْأَةٍ***صَهٍ لَمْ تَكُنْ إِلَّا دَوِيَّ المَسَامِعِ

يَقُولُ: حِينَ أَنْصَتَ لَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا إِلّا دَوِيَّ سَمْعِهِ. وكُلُّ شَيْءٍ مِنْ مَوْقُوفِ الزَّجْرِ، فَإِنَّ العَرَبَ تُنَوِّنُهُ مَخْفُوضًا، ومَا كَانَ غَيْرَ مَوْقُوفٍ، فَعَلَى حَرَكَةِ صَرْفِهِ فِي الوُجُوهِ كُلِّهَا[4]».

واضِحٌ مِنْ قَوْلِ الخَلِيلِ أَنَّ التَّنْوِينُ لِجَانِبِ صَوْتِي لِوَصْلِ الكَلَامِ، أَمَّا فِي حَالَةِ الوَقْفِ، فَلا تَنْوِينٌ.

(1) البحر المحيط، مرجع سابق: 7/ 37/36

(2) فتح القدير، الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط1/1414ه.: 3/ 260

(3) تاج العروس، مرجع سابق: 36/ 428

(4) العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1/1408هـ 1988م.: 3/ 345 ، في العين: " مِنْ مَوْقُوفِ الزَّجْرِ" وهُوَ لا يَتَّفِقُ مَعَ مَضْمُون السِّيَاق" وصَوَابُهُ " الزَّجْر". كما في التهذيب.

والنُّصُوصُ اللُّغَوِيَّةُ لا تُفْصِحُ عَنْ وظِيفَةٍ مَعْنَوِيَّةٍ للتَّنْوِينِ، لِلفْظِ " صَهْ"، فَالشَّاهِدَانِ اللَّذَانِ أَوْرَدَهُمَا الخَلِيلُ، أَحَدُهُمَا بِهَاءٍ سَاكِنَةٍ، والآخَرُ بِهَاءٍ مُنَوَّنَةٍ، ولا فَرْقَ بَيْنَ المُنَوَّنِ وغَيْرِ المُنَوَّنِ. فَقَدْ جَاءَ في الحَدِيثِ: « وَمَنْ قَالَ: صَهْ! فَقَدْ تَكَلَّمَ، وَمَنْ تَكَلَّمَ، فَلا جُمُعَةَ لَهُ[1]». والحَدِيثِ: « مَنْ قَالَ يَوْمَ الجُمُعَةِ لِصَاحِبِهِ: "صَهْ"، فَقَدْ لَغَا، ومَنْ لَغَا، فَلَيْسَ لَهُ في جُمُعَتِهِ تِلْكَ شَيْءٌ[2]».

فَعَلَى القَوْلِ أَنَّ التَّنْوِينِ في " صَهْ" للتَّنْكِيرِ، كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ "صَهٍ" مُنَوَّنًا؛ لأَنَّ النَّهْيَ مُتَوَجِّهٌ عَنْ مُطْلَقِ الكَلَامِ أَثْنَاءَ الخُطْبَةِ، لَا عَنْ حَدِيثٍ خَاصٍّ بَيْنَ مُتَحَادِثَيْنِ. لَكِنَّ رِوَايَةَ " صَهْ" بِسُكُونِ الهَاءِ، مِنْ دُونِ تَنْوِينٍ، هِيَ الوَارِدَةُ في مَعَاجِمِ اللُّغَةِ شَاهِدًا في مادةِ لغو[3].

وجَاءَتْ في كُتُبِ الحَدِيثِ بِالكَسْرِ مُنَوَّنَةً، ففي البُخَارِي في قِصَّةِ هَاجَرَ: «فَلَمَّا أَشْرَفَتْ عَلَى المَرْوَةِ سَمِعَتْ صَوْتًا، فَقَالَتْ: صَهٍ، تُرِيدُ نَفْسَهَا[4]».

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «صَهٍ بِفَتْحِ المُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الهَاءِ وَبِكَسْرِهَا مُنَوَّنَةٌ، كَأَنَّهَا خَاطَبَتْ نَفْسَهَا، فَقَالَتْ لَهَا: اسْكُتِي[5]».

وأَشَارَ بَعْضُ الشُّرَّاحُ إِلَى رِوَايَتَيْنِ، الكَسْرِ والتَّنْوِينِ؛ وسُكُونِ الهَاءِ؛ فَفِي مَصَابِيحِ الجَامِعِ: « قَالَتْ: "صَهٍ": قَالَ الزَّرْكَشِي: بِالتَّنْوِينِ. قُلْتُ: والَّذِي رَأَيْتُهُ في بَعْضِ النُّسَخِ: بِسُكُونِ الهَاءِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ[6]».

والنَّصُّ لا دَلالَةَ فِيهِ عَلَى تَنْكِيرِ في حَالَةِ التَّنْوِينِ، ولا عَلَى تَعْرِيفٍ في حَالَةِ عَدَمِ التَّنْوِينِ، فَالخِطَابُ مُوَجَّهٌ لِلمُتَكَلِّمِ نَفْسِهِ لِتَصْغِي نَفْسُهُ لِصُوتٍ سَمِعَتْهُ تَنْتَظِرُ الفَرَجَ والغَوْثَ. وهُوَ الحَدِيثُ نَفْسُهُ الَّذِي تَأْمُرُ نَفْسَهَا بِالسُّكُوتِ عَنْهُ في الرِّوايَتَينِ.

وهَذِهِ بَعْضُ اسْتِعْمَالاتِ " صَهْ" في العَرَبِيَّةِ لا تُفْصِحُ عَنْ مَعْنَى التَّعْرِيفِ أَوِ التَّنْكِيرِ في السِّيَاقاتِ الوارِدَةِ فيها:

(1) مُسْنَد أحمد، أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الرسالة، بيروت، 1995م: 125/2

(2) سنن أبي داود، ت: شعيب الأرناؤوط ومحمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1/1430ه–2009م: 2/ 283، وانظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387ه: 22/ 28

(3) انظر: لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت:251/15، وتاج العروس، مرجع سابق: 463/39

(4) صحيح البخاري: ت: محب الدين الخطيب، السلفية، القاهرة، 1400ه.: 463/2

(5) فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ـــ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت: 6/ 402

(6) مَصَابِيحِ الجَامِعِ، الدماميني، ت: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا،ط1/1430ه–2009م: 7/ 125

المُرَّارُ بْنُ سَعِيدٍ الفَقْعَسِيّ[1]:

عَجِبْتُ لِقَائِلِينَ صَهٍ لِقَوْمٍ***عُلاهُمْ يَفْرَعُ الشَّرَفَ الرَّفِيعَا

عُمَارَةُ بْنُ عقيل بن بلال بن جرير[2]:

صَهٍ يَا تَمِيمُ إِنَّ شَيْبَانَ وَائِلٍ***بِطَرْفِهِمُ عَنْكُمْ أَضَنُّ وأَرْغَبُ

مُحَمَّدُ بْنُ هَانِئ[3]:

صَهٍ كُلُّ آتٍ قَرِيبُ المَدَى***وكُلُّ حَيَاةٍ إِلَى مُنْتَهَى

في الأَمْثَالِ: «صَهْ صَاقِعُ.

يقال "صَهْ" أي اسكت، و صَقَعَ، إذا كَذَبَ، قَالَ ابْنُ الأَعْرَابِي: الصَّاقِعُ الَّذِي يَصْقَعُ فِي كُلِّ النَّوَاحِي؛ أَيْ: اُسْكُتْ، فَقَدْ ضَلَلْتَ عَنِ الحَقِّ، يُضْرَبُ لِمَنْ عُرِفَ بِالكَذِبِ[4]».

«خُطْبَةُ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ، رَحِمَهَا اللهُ، يَوْمَ الجَمَلِ... أَيُّهَا النَّاسُ، صَهْ صَهْ؛ إِنِّ لِي عَلَيْكُمْ حَقَّ الأُمُومَةِ، وحَقَّ المَوْعِظَةِ؛ لَا يَتَّهِمُنِي إِلَّا مَنْ عَصَى رَبَّهُ[5]».

« فَكَأَنَّمَا هَبَّ مِنْ رَقْدَةٍ، أَوْ حَضَرَ بَعْدَ غَيْبَةٍ، وَفَتَحَ دِيوَانَهُ، وَأَطْلَقَ لِسَانَهُ، فَقَالَ: صَهْ! لَقَدْ عَجَزْتُمْ عَنْ شَيْءٍ عَدِمْتُمُوهُ[6]».

إِيهِ: اسْمُ فِعْلٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ، بِمَعْنَى زِدْ، مُنَوَّنَةً وَغَيْرَ مُنَوَّنَةٍ؛ قَالَ الخَلِيلُ: « "إِيهِ" المَكْسُورَةُ: في الاسْتِزَادَةِ والاسْتِنْطَاقِ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ***ومَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ البَلاقِعِ

والمَفْتُوحَةُ: زَجْرٌ ونَهْيٌ، كَقَوْلِكَ: "إِيهَ"، حَسْبُكَ، يَا رَجُلُ، وقَدْ يُنَوَّنَانِ جَمِيعًا، فَيُقَالُ: "إِيهٍ" وإِيهًا"[7]».

(1) خزانة الأدب، البغدادي، ت: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، 1997م: 4/ 286

(2) التذكرة الحمدونية، ابن حمدون (ت 562هـ)،تحقيق: إحسان عباس، بكر عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1996م: 2/ 343

(3) المرجع سابق: 1/ 285

(4) مجمع الأمثال، الميداني، ت: محيى الدين عبد الحميد، السنة المحمدية، القاهرة، 1955م.: 1/ 403

(5) العقد الفريد، ابن عبد ربه، تح: أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د.ت.: 4/ 128

(6) مقامات بديع الزمان الهمذاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، 1342ه-1923م:425

(7) العين، مرجع سابق: 4/ 104/103

الفَرَزْدَق[1]: أَتَتْنِي تَهَادَى بَعْدَمَا مَالَتِ الطُّلَى***وعِنْدِي رَدَاحُ الجَوْفِ فِيهَا شَرَابُها

فَقُلْتُ لَهَا: إِيهِ اطْلُبِي كُلَّ حاجةٍ***لَدَيَّ وخَفَّتْ حَاجَةٌ وطِلابُها

قَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي عِجْلٍ[2]: إِنْ يَظْفَرُوا يُحَرِّزُوا فِينَا الغُرَلْ***إِيهًا فِدَاءُ أَبِي لَكُمْ بَنِي عِجِلْ

قَال سُدَيْفٌ[3]: إِيهٍ أَبَا إِسْحَاقَ مُلِّيتَهَا***في صِحَّةٍ مِنْكَ وعُمْرٍ طَوِيلِ

مُسْلِمُ بْنُ الوَلِيدِ[4]: إِيهٍ فَإِنَّ النَّوَى وافَتْ مُصِيبَتُهُ***مُوَلَّعَ القَلْبِ بَيْنَ الشَّوْقِ والقَلَقِ

قَالَ الهَمْدَانِي: «فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنا خَيْرَاً مِمَّا يُظَنُّ بِنا، فَبَسَطْتُ لَهُ أَسِرَّةَ وَجْهِي، وَفَتَقْتُ لَهُ سَمْعِي، وَقُلْتُ لَهُ: إِيهِ، فَقَالَ: قَدْ أَرْضَعَتْكَ ثَدْيَ حُرْمَةٍ[5]».

مَهْ: اسْمُ فِعْلِ أَمْرٍ، لِلزَّجْرِ بِمَعْنَى اسْكُتْ؛ فَهِيَ « كَلِمَةٌ بُنِيَتْ عَلَى السُّكُونِ، وَهُوَ اسْمٌ سُمِّيَ بِهِ الفِعْلُ، ومَعْنَاهُ اكْفُفْ؛ لِأَنَّهُ زَجْرٌ. فَإِنْ وَصَلْتَ نَوَّنْتَ، فَقُلْتَ: "مَهٍ "[6]». وجَاءَ فِي شَرْحِ النَّوَوِيّ: « قَوْلُهُ (فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَهْ مَهْ): هِيَ كَلِمَةُ زَجْرٍ وَيُقَالُ بَهْ بَهْ بِالبَاءِ أَيْضًا، قَالَ العُلَمَاءُ: هُوَ اسْمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ مَعْنَاهُ اسْكُتْ، قَالَ صَاحِبُ المَطَالِعِ: هِيَ كَلِمَةُ زَجْرٍ، قِيلَ: أَصْلُهَا مَا هَذَا؟ ثُمَّ حُذِفَ تَخْفِيفًا، قَالَ: وتُقَالُ مُكَرَّرَةً: مَهْ مَهْ، وتُقَالُ فردة: "مَهْ"، ومِثْلُهُ "بَهْ" "بَهْ"، وَقَالَ يَعْقُوبُ: هِيَ لِتَعْظِيمِ الأَمْرِ، كَبَخْ بَخْ، وَقَدْ تُنَوَّنُ مَعَ الكَسْرِ، وَيُنَوَّنُ الأَوَّلُ وَيُكْسَرُ الثَّانِي بِغَيْرِ تَنْوِينٍ[7]».

جَاءَ في الحَدِيث: « كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا فِي المَسْجِدِ وَأَصْحَابُهُ مَعَهُ، إِذْ جَاءَ أَعْرَابِيٌّ، فَبَالَ فِي المَسْجِدِ، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: "مَهْ" "مَهْ"، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تُزْرِمُوهُ دَعُوهُ[8]».

(1) شرح ديوان الفرزدق: ت: إيليا الحاوي، الكتاب اللبناني، بيروت، 1983م.:1/145

(2) تاريخ الطبري: محمد بن جرير الطبري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف، القاهرة، 1967م:2/208.

(3) انظر: الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ)،تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م:2/62

(4) انظر: ديوان صريع الغواني، مسلم بن الوليد، ت: سامي الدهان، ط3، دار المعارف، القاهرة:328

(5) مقامات بديع الزمان الهمذاني، مرجع سابق: 221

(6) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م: 6/ 2250

(7) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النَّوَويّ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1392/2ه: 3/ 193

(8) مسند أحمد، مرجع سابق: 20/ 297

وفي حَديثِ عائِشَةَ: «...فَقُلْتُ: هَذِهِ فُلَانَةُ بِنْتُ فُلَانٍ، يَا رَسُولَ اللهِ، هِيَ لَا تَنَامُ اللَّيْلَ، فَقَالَ: " مَهْ" "مَهْ"، خُذُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللهَ، عَزَّ وَجَلَّ، لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا[1]».

والحَدِيث: «... فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهْ مَهِ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ عِظَامُ الهَامِ، ثَبْتُ الأَقْدَامِ، أَنْصَارُ الحَقِّ فِي آخِرِ الزَّمَانِ[2]».

والحَدِيث: « فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَهٍ مَهٍ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ عِظَامٌ، ثَبْتُ الأَقْدَامِ، أَنْصَارُ الحَقِّ فِي آخِرِ الزَّمَانِ[3]»

وجَاءَ في الحَدِيثِ: «...فَخَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُغْضَبًا، فَعَبَسَ، وَانْتَهَرَ، وَقَطَبَ، ثُمَّ قَالَ: «مَهَ" "مَهَ"، اتَّقُوا اللَّهَ، يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ، وَادِيَانِ عَمِيقَانِ فَغِيرَانِ مُظْلِمَانِ، لَا تُهِيجُوا عَلَيَّ وَهَجَ حَرِّ النَّارِ... [4]».

والظَّاهِرُ أَنَّ التَّنْوِينَ الدَّاخِلَ عَلَى بَعْضِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ مِنْ التَّعَدُّدِ الاسْتِعْمَالِي في جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ، وَمَا يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ قَبَائِلِ العَرَبِ مِنْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ والأَصْوَاتِ؛ لأَنَّ اللُّغَوِيِّينَ يَذْكُرونَ أَوْجُهَ اسْتِعْمَالِهَا في العَرَبِيَّةِ؛ بِهَذِهِ الصُّوَرِ المُتَنَوِّعَةِ بِأَنَّهَا لُغَاتٌ؛ قَالَ الطَّبَرِيُّ: « وَالَّذِي هُوَ أَوْلَى بِالصِّحَّةِ، عِنْدِي، فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَهُ: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ﴾ بِكَسْرِ الفَاءِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ؛ لِعِلَّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّهَا أَشْهَرُ اللُّغَاتِ فِيهَا، وَأَفْصَحُهَا عِنْدَ العَرَبِ، وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ حَظَّ كُلِّ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُعْرَبٌ مِنَ الكَلَامِ السُّكُونُ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، وَكَانَتِ الفَاءُ فِي "أُف" حَظُّهَا الوقُوفُ، ثُمَّ لَمْ يَكُنْ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فِيهِ، وَكَانَ حُكْمُ السَّاكِنِ إِذَا حُرِّكَ أَنْ يُحَرَّكَ إِلَى الكِسرِ، حُرِّكَتْ إِلَى الكَسْرِ، كَمَا قِيلَ: مُدٍّ وَشُدٍّ وَرُدٍّ البَابَ[5]».

قَالَ: إِنَّهَا أَشْهَرُ اللُّغَاتِ فِي أَدَاءِ هَذَا الحَرْفِ، ولَمْ يُشِرْ إِلَى وَظِيفَةِ عَدِمِ التَّنْوِينِ، أَوِ التَّنْوِينِ. وقَدْ سَبَقَ في أَثْنَاءِ البَحْثِ أَقْوَالُ بَعْضِ اللُّغَوِيِّينَ عَنْ تَعَدُّدِ لُغَاتِ أَدَاءِ هَذِهِ الأَسْمَاءِ. وَهُوَ مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ تَنْوِينَ أَسْمَاءِ

(1) المرجع السابق: 42/ 424

(2) الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، ت: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط1/1411ه-1991م: 2/ 431

(3) المرجع السابق: 2/ 371

(4) السنة، أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط1/1400ه: 153

(5) جامع البيان مرجع سابق: 14/ 546-548

الأَفْعَالِ، وَأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ، تَنْوِينٌ مُتَعَلِّقٌ بِأَدَاءِ أَبْنَاءِ اللُّغَةِ لِهَذِهِ الأَسْمَاءِ، فَهُوَ مَلازِمٌ لِبَعْضِ هذِهِ الأَسْمَاءِ غَيْرُ مُنْفَصِلٍ عَنْهَا؛ نَحْو "إِيهًا" في الكَفِّ، و "وَاهًا" فِي التَّعَجُّبِ، و "وَيْهًا" فِي الإِغْرَاءِ، و "فَدَاءٍ" لَكَ بِالكَسْرِ والتَّنْوِينِ. أَمَّا مَا يُسْتَعْمَلُ مُنَوَّنًا حِينًا، وحِينًا غَيْرَ مُنَوَّنٍ، فَهُوَ مِنْ تَفْضِيلِ المُسْتَعْمِلِينَ لِطَرِيقَةِ اسْتِعْمَالٍ في جِهَةٍ لِطَرِيقَةِ اسْتِعْمَالِهِ في جِهَاتٍ أُخْرَى.

ووجَدَ البَحْثُ أَنَ بَعْضَ النُّصُوصَ جَاءتْ دُونَ تَنْوِينٍ مُكَرَّرَةً، " صَهْ صَهْ" في قَوْلِ عائِشَةَ، وَ"بَخْ بَخْ"، و" مَهْ مَهْ"، في الحَدِيثِ. وهُوَ مَا يُؤَكِّدُ كَوْنَهَا لُغَاتٍ، لأَنَّ القَوَانِينَ الصَّوْتِيَّةَ مُطَّرِدَةٌ، لَوْ كَانَ التَّنْوِينُ في حَالِ تَكَرُّرِهَا، وَعَدَمِهِ حَالِ انْفِرَادِهَا. قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: « يُقَالُ لِلرَجُلِ، إِذَا أَسْكَتَّهُ: "صَهْ"، فَإِنْ وصَلْتَ، قُلْتَ: صَهٍ صَهٍ، وَكَذَلِكَ "مَهْ"، فَإِنْ وَصَلْتَ، قُلْتَ: "مَهٍ" "مهٍ"، وَكَذَلِكَ تَقُولُ لِلشَّيْءِ إِذَا رَضِيتَهُ: "بَخْ"، فَإِنْ وَصَلْتَ، قُلْتَ: "بَخٍ" "بَخٍ"[1]».

إِنَّ الوَعْيَ اللُّغَوِيَّ يَتَّخِذُ مِنْ أَنَّ التَّعْرِيفَ يُفِيدُ الخُصُوصَ، بَيْنَمَا التَّنْكِيرُ يُفِيدُ العُمُومَ، وفي ضَوْءِ ذَلِكَ رَأَى اللُّغَوِيُّونَ في المُنَوَّنِ مِنْ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ دَلالَةً عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ مُحَدَّدٍ، وغَيْرِ المُنَوَّنِ دَلالَةً عَلَى مُعَيَّنٍ مُحَدَّدٍ، فَاسْمُ الفِعْلِ "صَهْ" و "مَهْ" و "أُفٍّ" مِنْ دُونَ تَنْوِينٍ فَهِيَ مَعْرِفَةٌ، وإِنْ جَاءَتْ مُنَوَّنَةً، فَهِيَ نَكِرَةٌ، لأَنَّ تَفْرِيقَ اللُّغَوِيِّينَ بَيْنَ الاسْتِعْمَالَيْنِ قَائِمٌ عَلَى الخُصُوصِ والعُمُومِ. غَيْرُ أَنَّ اسْتِعْمَالَ أَبْنَاءِ اللُّغَةِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الصِّيغَتَيْنِ، ولَمْ يَكُنْ مُرَادًا مِنْ عَدَمِ التَّنْوِينِ لَدَيْهِمْ التَّعْرِيفُ، والنَّصِّ عَلَى مُعَيَّنٍ، ولا مِنَ التَّنْوِينَ الدَّلالةُ عَلَى نَكِرَةٍ غَيْرِ مُحَدَّدٍ؛ فَقَدْ وَرَدَ اسْمُ الفِعْلِ "صَهْ" بِالسُّكُونِ غَيْرَ مُنَوَّنٍ في النَّهْيِ عَنِ الكَلامِ أَثْنَاءِ خُطْبَةِ الجُمْعَةِ، كَحَدِيثِ: « وَمَنْ قَالَ: صَهْ! فَقَدْ تَكَلَّمَ، وَمَنْ تَكَلَّمَ، فَلا جُمُعَةَ لَهُ[2]». والحَدِيثِ: « مَنْ قَالَ يَوْمَ الجُمُعَةِ لِصَاحِبِهِ: "صَهْ"، فَقَدْ لَغَا، ومَنْ لَغَا، فَلَيْسَ لَهُ في جُمُعَتِهِ تِلْكَ شَيْءٌ[3]».

والمَعْرُوفُ أَنَّ الحُكْمَ الفِقْهِيَّ يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ مُطْلَقِ الكَلامِ، لا عَنْ كَلامٍ مَخْصُوصٍ، ولَوْ كَانَ أَبْنَاءُ اللُّغَةِ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ " صَهْ" مِنْ دُونِ تَنْوِينٍ، و "صَهٍ" المُنَوَّنَةِ، لَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ " صَهٍ" بِالتَّنْوِينِ، لَكِنَّ نَصَّ الحَدِيثِ في هَذَا الشَّأْنِ جَاءَ فِيهِ اسْمُ الفِعْلِ " صَهْ" غَيْرَ مُنَوَّنٍ. وهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَلَّا دَلالَةَ لِلتَّنْوِينِ وعَدَمِهِ،

(1) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: 370هـ)، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2001/1م: 5/ 230/229

(2) مُسْنَد أحمد، أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الرسالة، بيروت، 1995م: 2/ 125

(3) سنن أبي داود، ت: الأرناؤوط: 2/ 283، وانظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 22/ 28

لِوُرُودِ اسْمِ الفِعْلِ "صَهْ" في الأَحَادِيثِ مِنْ دُونِ تَنْوِينٍ ومُنَوَّنَةٍ في الحَدِيثِ الوَاحِدِ كَحَدِيثِ قِصَّةِ هَاجِرَ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وقَدْ نَصَّ الشُّرَّاحُ عَلَى جَوَازِ اللُّغَتِينِ؛ التَّنْوِينِ وعَدَمِهِ.

المَبْحَثُ الثَّاني: تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ في (سِيبَوَيْهِ) وأَشْبَاهِهِ.

أَصْلُ كَلِمَةِ سِيبَوَيْهِ ذَاتُ أَصلٍ فَارِسِيٍّ، وهُوَ أَمْرٌ مَشْهُورٌ في كُتُبِ اللُّغَوِيِّينَ، ويَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ سِيبٍ، ومَعْنَاهَا التُّفَاحُ في الفَارِسِيَّةِ، وَوَيْهِ وتَعْنِي الرَّائِحَةَ في تِلْكَ اللُّغَةِ.

« وسِيبَوَيْهِ؛ بِكَسْرِ السِّينِ المُهْمَلَةِ، وسُكُونِ اليَّاءِ المُثَنَّاةِ مِنْ تَحْتِهَا، وفَتْحِ البَاءِ المُوَحَّدَةِ والوَاوِ، وسُكُونِ اليَّاءِ الثَّانِيَةِ، وبَعْدَهَا هَاءٌ سَاكِنَةٌ، ولَا يُقَالُ بِالتَّاءِ البَتَّةَ، وهُوَ لَقَبٌ فَارِسِيٌّ مَعْنَاهُ بِالعَرَبِيَّةِ رَائِحَةُ التُّفَاحِ؛ هَكَذَا يَضْبِطُ أَهْلُ العَرَبِيَّةِ هَذَا الاسْمَ ونَظَائِرَهُ مِثْلَ: نَفْطَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ وغَيْرَهُمَا، والعَجَمُ يَقُولُونَ: "سِيبُويَه" بِضَمِّ البَاءِ المُوَحَّدَةِ، وسُكُونِ الوَاوِ، وفَتْحِ اليَّاءِ المُثَنَّاةِ بَعْدَهَا، لِأَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ أَنْ يَقَعَ في آخِرِ الكَلِمَةِ " وَيْهِ" لِأَنَّهَا لِلنُّدْبَةِ[1]».

ومَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ أَنَّ ضَبْطَ لَفْظِ "سِيبُويَه" بِضَمِّ البَاءِ المُوَحَّدَةِ، وسُكُونِ الوَاوِ، وفَتْحِ اليَّاءِ المُثَنَّاةِ بَعْدَهَا، هُوَ كَذَلِكَ في الفَارِسِيَّةِ؛ ففي المُعْجَمِ الفَارِسِيِّ الكَبِيرِ: «سِيبُويه: تُفَّاحِيُّ الرَّائِحَةُ: لَقَبُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ النَّحْوِيِّ المَشْهُورِ المُتَوَفَّى سَنَةَ 180ه[2]».

أَمَّا القَوْلُ أَنَّ مَعْنَى " وَيْهِ" الرَّائِحَةُ في اللُّغَةِ الفَارِسِيَّةِ؛ فَلَيْسَ دَقِيقًا؛ لِأَنَّ "وُيَه" لاحِقَةٌ نَحْوِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى مُغَايِرٍ لِما ذَهَبُوا إِلَيْهِ، كَمَا في المُعْجَمِ الفَارِسِيِّ الكَبِيرِ: « وُيَه: تُفِيدُ التَّصْغِيرَ والاسْتِعْطَافَ والمُشَابَهَةَ والمِلْكِيَّةَ[3]». ومَعْنَى « سيب: تُفَّاحَةٌ[4]».

ومَا جَاءَ في تَفْسِيرِ المَعْجَمِ مِنْ أَنَّ مَعْنَى "سِيبُويه" بِالفَارِسِيَّةِ تُفَّاحِيُّ الرَّائِحَةِ؛ فَهُوَ مِنَ التَّأْثِيرِ العَرَبِيِّ في الفَارِسِيَّةِ. فَقَدْ فَرَّسَتِ الفَارِسِيَّةُ عَنِ العَرَبِيَّةِ كَثِيرًا مِنْ أَلْفَاظِ الحَضَارَةِ، وأَخْضَعَتْهُ لِقَوَانِينِهَا الصَّوْتِيَّةِ. فَأَدْخَلَتْ لَفْظَ سِيبَوَيْهِ بِصِيغَتِهِ العَرَبِيَّةِ، خَاضِعًا لِطَرِيقَةِ نُطْقِهِمْ.

(1) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان (ت 681هـ)، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م: 3/ 465

(2) المعجم الفارسي الكبير فارسي ــ عربي لـ د. إبراهيم الدسوقي شتا، مكتبة مدبولي القاهرة 1992م.: 1652/2

(3) المرجع السابق: 3144/3

(4) المرجع السابق: 1651/2

وَالقَولُ بِأَنَّ " وَيْهِ" تَعْنِي الرَّائِحَةَ أَمْرٌ أَشْكَلَ عَلَى البَاحِثِينَ، يَقُولُ أَحَدُهُمْ: « فَقَدْ بَحَثْتُ وسَأَلْتُ كَثِيرًا مِنْ دَارِسِيِّ الفَارِسِيَّةِ عَنْ صِحَّةِ الزَّعْمِ بِأَنَّ "وَيْهِ" كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى الرَّائِحَةِ، فاهْتَدَيْتُ إِلَى بُطْلانِ ذَلِكَ، وأَنْ لا أَسَاسَ لَهُ مِنَ الصِّحَّةِ[1]».

وعَلَى افْتِرَاضِ أَنَّ "وَيْهِ" مَعْنَاهَا الرَّائِحَةُ، فَالأَعْلامُ المَخْتُومَةُ بِـــ "وَيْهِ"، لا تَسِيرُ بِوَتِيرَةٍ واحِدَةٍ يَصْدُقُ عَلَيْهَا مَعْنَى التَّرْكِيبِ في أَصْلِ لُغَتِهِ المُفْتَرَضِ؛ إِذْ يُمْكِنُ تَفْسِيرُ سِيبَوَيْهِ بِرَائِحَةِ التُّفَّاحِ، لَكِنَّ المَعْنَى لا يَسْتَقِيمُ مَعَ سَائِرِ الأَعْلامِ كَعَمْرَوَيْهِ، وخَالَوَيْهِ، ونَفْطَوَيْهِ، وحَمْدَوَيْهِ، وخَمَّارَوَيْهِ.

وكَذَلِكَ الأَمْرُ في الاسْمِ "شِيرَوَيهِ" فَمَعْنَاهُ في المُعْجَمِ الفَارِسِيِّ الكَبِيرِ ذُو جَلالٍ، واسْمُ ابْنِ خَسْرُو أبرَويز[2]. ولمْ يُشِرْ إِلَى مَعْنَى "وَيْهِ" بِمَعْنَى الرَّائِحَةِ.

ورُبَّمَا أَرْجَعُوا التَعْلِيلَ في إِطْلَاقِ اللَّقَبِ إِلَى سَبَبٍ شَكْلِي يَتَعَلَّقُ بِالمُشَابِهَةِ بَيْنَ الوَجْنَتَيْنِ والتُّفَاحِ؛ جَاءَ في سير أعلام النبلاء: « قَالَ إِبْرَاهِيْمُ الحَرْبِيُّ: سُمِّيَ سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّ وَجْنَتَيْهِ كَانَتَا كَالتُّفَاحَتَيْنِ، بَدِيعَ الحُسْنِ[3]».

أَوْ أَعَادُوا ذَلِكَ لِسَبَبٍ مَعْنَوِيٍّ، « قَالَ البَارِقِيُّ: إِنَّ مَعْنَى سِيبَوَيْهِ رَائِحَةُ التُّفَّاحِ، لُقِّبَ بِذَلِكَ لِذَكَائِهِ[4]».

وذَهَبَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ إِلَى تَعْلِيلٍ آخَرَ مَفَادُهُ أَنَّ سِيبَوَيْهِ مُرَكَبٌ مِنْ "السِّي"، ومَعْنَاهُ ثَلَاثُونَ، و"بَوَيْهِ"، ويَعْنِي الرَّائِحَةَ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ الزُّبَيْدِيّ: « وحَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِاللهِ بْنُ طَاهِرٍ العَسْكَرِيُّ، قَالَ: سِيبَوَيْهِ اسْمٌ فَارِسِيٌّ، فَالسِّي ثَلَاثُونَ، وبَوَيهِ رَائِحَةٌ، فَكَأَنَّهُ، فِي المَعْنَى، ثَلَاثُونَ رَائِحَةً[5]».

فَمَا ذَكَرَ مِنَ أَنَّ مَعْنَى "بويه" بِالفَارِسِيَّةِ الرَّائِحَةُ، لَيْسَ دَقِيقًا، لأَنَّ السِّي بِالفارِسِيَّةِ مَعْنَاهُ ثَلَاثُونَ[6]. و"بُوِي" يَعْنِي الرَّائِحَةَ والعِطْرَ، وكَذَلِكَ "بُو" صِفَةً، بِمَعْنَى الرَّائِحَةِ أَيْضًا[7]، أَمَّا "بُويه"، فَمَعْنَاهُ الأَمَلُ والرَّغْبَةُ[8].

(1) انظر: كِتابُ سِيبويه (مقدمة المحقق) تحقيق: عبد السلام محمد هارون: مَكْتَبة الخانجي القاهرة، ط3/1408هـ-1988م : 1/3-4

(2) انظر: المُعْجَمِ الفَارِسِيِّ الكَبِيرِ، مرجع سابق: 1788/2

(3) سير أعلام النبلاء، الذَهبي، ت: مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، ط3/1405هـ-1985م: 8/ 352

(4) توجيه اللمع، ابن الخباز، ت: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – جمهورية مصر العربية،ط2/1428هـ-2007م: 431

(5) طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1392هـ-1973م: 72، وانظر: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط2/1412هـ-1992م: 99

(6) انظر: المُعْجَمِ الفَارِسِيِّ الكَبِيرِ، مرجع سابق: 1645/2

(7) انظر: المرجع السابق: 407/1

(8) المرجع السابق: 416/1

ومِنْ الوَاضِحِ أَنَّ أَقْوَالَ اللُّغَوِيِّينَ مُضْطَرِبَةٌ بِشأْنِ الشقِّ الثَّانِي مِنْ سِيبَوَيْهِ وأَشْبَاهِهِ، بَلْ وبِشَانِ التَّرْكِيبِ وتَعْرِيبِهِ إِلَى العَرَبِيَّةِ؛ فُهُنَاكَ مَنْ يَفْتَرِضُ أَنَّ الأَصْلَ في هَذِهِ الأَسْمَاءِ إِلحَاقُ وَاوٍ وهَاءٍ عَنْدَ نِدَائِهَا، وعُرِّبَتْ إِلَى العربِيَّةِ بِهَذِهِ الصَّوْرَةِ، فَقَلَبَتِ العَرَبُ الهَاءَ يَاءً؛ قَالَ ابْنُ الخَبَّازِ: « مَا اقْتَضَى تَرْكِيبُهُ بِنَاءَ شَطْرَيْهِ، وذَلِكَ نَوْعَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا ثَانِيهِ صَوْتٌ كَسِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ، والأَصْلُ أَنْ يُقَالُ: عَمْرُوه؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا نَادُوا أَلْحَقُوا آخِرَ الاسْمِ وَاوًا وهَاءً، فَعَرَّبَتِ العَرَبُ عَمْرُوه، ومَا أَعْرَبُوهُ، فَقَالَتْ: عَمْرَوَيْهِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي صَوْتٌ، والأَصْوَاتُ تَسْتَوْجِبُ البِنَاءَ[1]». وقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: « الَّذِي أَوْجَبَ بِنَاءَ عَمْرَوَيْهِ أَنَّ المُضَافَ إِلَى عَمْرٍو صَوْتٌ، وهُوَ في كِلَامِ العَجَمِ عَلَى غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، إِنَّمَا هُوَ عَمْرُوه، وإِنَّمَا هُوَ زِيَادَةُ صَوْتٍ فِي اسْمِ عَمْرٍو المَعْرُوفِ فِي كَلَامِ العَرَبِ، فَغَيَّرُوا لَفْظَ الصَّوْتِ، والصَّوْتِيَّةُ مُبْقَاةٌ؛ لِأَنَّ أَصْوَاتَ العَرَبِ بِالبَهَائِمِ وغَيْرِهَا تُخَالِفُ أَصْوَاتَ العَجَمِ، كَمَا اخْتَلَفَتْ سَائِرُ أَلْفَاظِهِمْ[2]».

ولَكِنَّ المُسْتَعْمَلَ في الفَارِسِيَّةِ إِلحَاقُ وَاوٍ بِالاسْمِ المُصَغَّرِ مِنْ دُونِ هَاءٍ؛ نَحْو بَارُو ودَخْتَرُو[3]. لا وَاوٍ وهَاءٍ كَمَا ذَكَرَ.

ويَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الأَعْلَامَ المَخْتُومَةَ بـــ" وَيْهِ" أَعْلَامٌ أَعْجَمِيَّةٌ تَعَامَلَتْ مَعَهَا العَرَبُ بِطَرِيقَةٍ مُغَايِرَةٍ لِلُّغَةِ الفَارِسِيَّةِ، قَالَ: « وأَمَّا عَمْرَوَيْهِ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ أَعجَمِيٌّ، وأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ، وأَلْزَمُوا آخِرَهُ شَيْئًا لَمْ يَلْزَمِ الأَعْجَمِيَّةَ، فَكَمَا تَرَكُوا صَرْفَ الأَعْجَمِيَّةِ، جَعَلُوا ذَا بِمَنْزِلَةِ الصَّوْتِ؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْهُ قَدْ جَمَعَ أَمْرَيْنِ، فَحَطُّوهُ دَرَجَةً عَنْ إِسْمَاعِيلَ وأَشْبَاهِهِ؛ وجَعَلُوهُ فِي النَّكِرَةِ بِمَنْزِلَةِ غَاقٍ، مُنَوَّنَةً مَكْسُورَةً فِي كُلِّ مَوْضِعٍ[4]».

فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «وأَلْزَمُوا آخِرَهُ شَيْئًا لَمْ يَلْزَمِ الأَعْجَمِيَّةَ»، أَنَّ الأَعْلَامَ المَخْتُومَةَ بـــ" وَيْهِ" فَارِسِيَّةٌ مُغَايِرَةٌ في آخِرِهَا في العَرَبِيَّةِ لاسْتِعْمَالِهَا في الفَارِسِيَّةِ. وقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: « الَّذِي أَوْجَبَ بِنَاءَ عَمْرَوَيْهِ أَنَّ المُضَافَ إِلَى عَمْرٍو صَوْتٌ، وهُوَ في كِلَامِ العَجَمِ عَلَى غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، إِنَّمَا هُوَ عَمْرُوه، وإِنَّمَا هُوَ زِيَادَةُ صَوْتٍ فِي

(1) توجيه اللمع، مرجع سابق: 431

(2) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط2008/1م، دار الكتب العلمية، بيروت: 4/ 67

(3) المُعْجَمِ الفَارِسِيِّ الكَبِيرِ، مرجع سابق: 3075/3

(4)كتاب سيبويه، مرجع سابق: 3/ 301

اسْمِ عَمْرٍو المَعْرُوفِ فِي كَلَامِ العَرَبِ، فَغَيَّرُوا لَفْظَ الصَّوْتِ، والصَّوْتِيَّةُ مُبْقَاةٌ؛ لِأَنَّ أَصْوَاتَ العَرَبِ بِالبَهَائِمِ وغَيْرِهَا تُخَالِفُ أَصْوَاتَ العَجَمِ، كَمَا اخْتَلَفَتْ سَائِرُ أَلْفَاظِهِمْ[1]».

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الأَعْلَامَ المَخْتُومَةَ بِـــ" وَيْهِ" كَسِيبَوَيْهِ، ورَاهَوَيْهِ، وشِيرَوَيْهِ، وحَمْدَوَيْهِ، وعَمْرَوَيْهِ، وحَمْدَوَيْهِ، وخَالَوَيْهِ، ونَفْطَوَيْهِ، مُسْتَعْمَلَةٌ فِي اللُّغَةِ الفَارِسِيَّةِ، وأَنَّ هَذِهِ طَرِيقَةُ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الأَعْلَامِ فِيهَا، ولِذَلِكَ عَدُّوهَا أَعْجَمِيَّةً، وإِنْ كَانَ صَدْرُهَا عَرَبِيًّا كَعَمْرَوَيْهِ وحَمْدَوَيْهِ ونَفْطَوَيْهِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: « وَأَمَّا عَمْرَوَيْهِ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ أَعجَمِيٌّ، وأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ[2]». وقَوْلِ المُبَرِّدِ: « هَذَا بَابُ الِاسْمِ الَّذِي تَلْحَقُهُ صَوْتًا أَعْجَمِيًّا؛ نَحْو: عَمْرَوَيْهِ، وحَمْدَوَيْهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ[3]».

وأَخْضَعَتِ العَرَبِيَّةُ هَذِهِ الأَعْلَامَ لِقَوَانِينِهَا الصَّوْتِيَّةِ، فَغَيَّرَتِ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الأَعْلَامِ بِإِضَافَةِ صَوْتٍ إِلَى آخِرِ هَذِهِ الأَعْلَامِ لِمَا يُنَاسِبُ خَصَائِصَهَا الصَّوْتِيَّةَ، هُوَ صَوتُ "وَيْهِ"؛ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: « الَّذِي أَوْجَبَ بِنَاءُ عَمْرَوَيْهِ أَنَّ المُضَافَ إِلَى عَمْرٍو صَوْتٌ، وهُوَ فِي كِلَامِ العَجَمِ عَلَى غَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، إِنَّمَا هُوَ عَمْرُوه، وإِنَّمَا هُوَ زِيَادَةُ صَوْتٍ فِي اسْمِ عَمْرٍو المَعْرُوفِ فِي كَلَامِ العَرَبِ، فَغَيَّرُوا لَفْظَ الصَّوْتِ، والصَّوْتِيَّةُ مُبْقَاةٌ؛ لِأَنَّ أَصْوَاتَ العَرَبِ بِالبَهَائِمِ وغَيْرِهَا تُخَالِفُ أَصْوَاتَ العَجَمِ، كَمَا اخْتَلَفَتْ سَائِرُ أَلْفَاظِهِمْ[4]».

« وكَذَلِكَ مَضَى الكَلَامُ عَلَى عَمْرَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ ونَفْطَوَيْهِ، ونَحْوِهِ. وقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهَا أَسْمَاءٌ وأَصْوَاتٌ. فَالاسْمُ «سِيبُ»، والصَّوْتُ «وَيْهِ». والحَرَكَةُ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ اليَاءِ والهَاءِ، والكَسْرُ عَلَى أَصْلِ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[5]».

وقَدْ رَأَى اللُّغَوِيُّونَ أَنَّ هَذِهِ الأَعْلَامَ مُرَكَّبَةٌ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا، وهُوَ عِنْدَهُمْ عِلَّةُ بِنَائِهَا عَلَى الكَسْرِ؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ: « وعَمْرَوَيْهِ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ حَضْرَمُوتَ، فِي أَنَّهُ ضَمَّ الآخِرَ إِلَى الأَوَّلِ. وعَمْرَوَيْهِ فِي المَعْرِفَةِ مَكْسُورَةٌ فِي حَالِ الجَرِّ والرَّفْعِ والنَّصْبِ، غَيْرُ مُنَوَّنٍ. وفِي النَّكِرَةِ تَقُولُ: هَذَا عَمْرَوَيْهٍ آخَرَ، ورَأَيْتُ

(1) المرجع السابق: 4/ 67

(2)كتاب سيبويه، مرجع سابق: 3/ 301

(3)المقتضب، المبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، 1415ه- 1994م: 3/ 181

(4) شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق: 4/ 67

(5) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط1/1977م: 2/ 339

عَمْرَوَيْهِ آخِرَ[1]». والبِنَاءُ عَلَى الكَسْرِ، هِيَ اللُّغَةُ الشُهْرَى، إِلَى جَانبِ لُغَةٍ أَقَلُّ شُهْرَةً، وهِيَ إِعْرَابُهَا إِعْرَابَ مَا لا يَنْصَرِفُ. قَالَ ابْنُ عُصْفُور: « فَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا مِن اسْمٍ وصَوْتٍ؛ مِثْلَ: سِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ، فَإِنَّكَ تَحْكِي فِيهِ مَا كَانَ يَجُوزُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ تَحْكِيهِ؛ فَيَجُوزُ البِنَاءُ، وأَنْ تَعْرِبَهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، فَتَقُولُ: جَاءَنِي سِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهَ[2]». وفي ارتِشافِ الضَّرب: « وذُو المَزْجِ إِنْ خُتِمَ بِـــ "وَيْهِ" بُنِيَ عَلَى الكَسْرِ، ولَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سِيبَوَيْهِ إِلَّا البِنَاءَ؛ نَحْو: عَمْرَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ. وأَجَازَ الجَرْمِيُّ فِيهِ إِعْرَابَهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، تَقُولُ: قَامَ سِيبَوَيْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهَ. وإِنْ خُتِمَ بِغَيْرِ "وَيْهِ" كـــ "شَاهَبُورِ ومَعْدِي كَرِبَ"، فَإِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي آخِرِهِ[3]».

وفي المقَاصِدِ الشَّافِيَةِ: « ولَمْ يَحْكِ سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا الضَّرْبِ غَيْرَ البِنَاءِ...، وهِيَ اللُّغَةُ الشُّهْرَى، وفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى قَلِيلَةٌ، وهِيَ إِعْرَابِهِ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلحَاقًا لَهُ بِالضَّرْبِ الأَوَّلِ، فَتَقُولُ: هَذَا سِيبَوَيْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهَ[4]».

أَمَّا بِنَاؤُهُ عَلَى الكَسْرِ، فَلِلمُخَالَفَةِ بَيْنَهُ وبَيْنَ نَظَائِرِهِ الأَعْلامِ الأَعْجَمِيَّةِ والمُرَكَّبَةِ الَّتِي بَنُوهَا عَلَى الفَتْحِ مِنْ لَفْظَيْنِ عَرَبِيَّيْنِ، وحَطِّهِ فِي المَنْزِلَةِ عَنْهَا لِجَمْعِهِ بَيْنَ اسْمٍ وصَوْتٍ؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ: « وأَمَّا عَمْرَوَيْهِ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ أَعجَمِيٌّ، وأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ، وأَلْزَمُوا آخِرَهُ شَيْئًا لَمْ يَلْزَمِ الأَعْجَمِيَّةَ، فَكَمَا تَرَكُوا صَرْفَ الأَعْجَمِيَّةِ، جَعَلُوا ذَا بِمَنْزِلَةِ الصَّوْتِ؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْهُ قَدْ جَمَعَ أَمْرَيْنِ، فَحَطُّوهُ دَرَجَةً عَنْ إِسْمَاعِيلَ وأَشْبَاهِهِ؛ وجَعَلُوهُ فِي النَّكِرَةِ بِمَنْزِلَةِ غَاقٍ، مُنَوَّنَةً مَكْسُورَةً فِي كُلِّ مَوْضِعٍ[5]».

وقَالَ المُبَرِّدُ: « وأَمَّا قَوْلُهُمْ: عَمْرَوَيْهِ، ومَا كَانَ مِثْلُهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ فِي البِنَاءِ، إِلَّا أَنَّ آخِرَهُ مَكْسُورٌ، فَأَمَّا فَتْحَةُ أَوَّلِهِ، فَكَالفَتْحَةِ هُنَاكَ، وأَمَّا كَسْرَةُ آخِرِهِ، فَلِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ فَبُنِيَ عَلَى الكَسْرَةِ وحُطَّ عَنْ حَالِ العَرَبِيِّ، وكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلُهُ فِي هَذَا المَعْنَى[6]».

---

(1) كتاب سيبويه، مرجع سابق: 3/ 302

(2) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ت: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط1/1428ه: 8/ 4091

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق رجب عثمان محمد، راجعه، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1/ 1418هـــ - 1998م: 2/ 963-964

(4) المقاصد الشافية، مرجع سابق: 1/ 375

(5) كتاب سيبويه، مرجع سابق: 3/ 301

(6) المقتضب، مرجع سابق: 4/ 31

وقَالَ أَيْضًا مُعَلِّلًا سَبَبَ البِنَاءِ عَلَى الكَسْرِ: « وَزَعَمَ سِيبَوَيْهِ ... أَنَّ العَرَبَ إِذَا ضَمَّتْ عَرَبِيًّا إِلَى عَرَبِيٍّ مِمَّا يَلْزَمُهُ البِنَاءُ، أَلْزَمَتْهُ أَخَفَّ الحَرَكَاتِ، وهِيَ الفَتْحَةُ، فَقَالُوا: خَمْسَةَ عَشَرَ يَا فَتَى، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ يَا فَتَى، ... وَإِذَا بَنُوا أَعْجَمِيًّا مَعَ مَا قَبْلَهِ، حَطُّوهُ عَنْ ذَلِك، فأَلْزَمُوهُ الكَسْرَ، وَهَذَا مُطَّرِدٌ في كَلَامِهِمْ[1]».

أَمَّا أَسْمَاءُ الأَعْلَامِ «سِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ ونَفْطَوَيْهِ وخَالَوَيْهِ. فَهَذَا الضَّرْبُ مَبْنِيٌّ، فَتَقُولُ: هَذَا سِيبَوَيْهِ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهِ، ومَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ، وبِنَاؤُهُ بِنَاءَ الصَّوْتِ لِخَتْمِهِ بِالصَّوْتِ، فُعُومِلَ مُعَامَلَتَهُ[2]».

وتُثَنَّى هَذِهِ الأَعْلَامُ وتُجْمَعُ بِنَاءً عَلَى خِلَافِ اللُّغَوِيِّينَ حَوْلَ بِنَائِهَا أَو إِعْرَابِهَا؛ فَمَنْ يَرَى إِعْرَابَهَا، قَالَ في تَثْنِيَتِهَا وجَمْعِهَا: عَمْرَوَيْهَانِ، وعَمْرَوَيْهُونَ. وَسِيبَوَيْهَانِ وسِيبَوَيْهُونَ.

ومَنْ يَرَى بِنَائَهَا، قَالَ في تَثْنِيَتِهَا وجَمْعِهَا: ذَوَا سِيبَوَيْهِ، وكِلاهُمَا سِيبَوَيْهِ. ويَقُولُ فِي الجَمْعِ: ذَوُو سِيبَوَيْهِ وكُلُّهُمْ سِيبَوَيْهِ. قَالَ المُبَرِّدُ: « وتُثَنِّي وتَجْمَعُ؛ فَتَقُولُ، فِيهِ اسْمُ رَجُلٍ: عَمْرَوَيْهَانِ، وعَمْرَوَيْهُونِ؛ لِأَنَّ الهَاءَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ، ولَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ، لَكَانَتْ فِي الأَصْلِ تَاءً[3]».

وجَاءَ في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: « وفي الصِّحَاحِ لِلجَوْهَرِيِّ: عَمْرَوَيْهِ، ذَكَرَ المُبَرِّدُ فِي تَثْنِيَتِهِ وجَمْعِهِ: العَمْرَوَيْهَانِ والعَمْرَوَيْهُونَ. وذَكَرَ غَيْرَهُ أَنَّ مَنْ أَعْرَبَ سِيبَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ، ثَنَّاهُ وجَمَعَهُ. ولَمْ يَشْتَرِطْ ذَلِكَ المُبَرِّدُ. فَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ جَمْعَ ذَلِكَ حِينَ الإِعْرَابِ قَوْلُ الجَمِيعِ، وأَنَّ مَحَلَّ الخِلَافِ مَا إِذَا بُنِيَ، وأَنَّ المُبَرِّدَ لا يَشْتَرِطُ الإِعْرَابَ، وأَنَّ اشْتِرَاطَهُ هُوَ قَوْلُ الجَمِيعِ، وأَنَّ مَحَلَّ الخِلَافِ مَا إِذَا بُنِيَ، وأَنَّ المُبَرِّدَ لَا يَشْتَرِطُ الإِعْرَابَ، وأَنَّ اشْتِرَاطَهُ هُوَ قَوْلُ الأَكْثَرِينَ، ويُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي فَصْلِ "وَيْهِ": ومَنْ قَالَ جَاءَ سِيبَوَيْهِ، ورَأَيْتُ سِيبَوَيْهِ، وأَعْرَبَهُ كَإِعْرَابِ مَا لَا يَنْصَرِفُ ثَنَّاهُ وجَمَعَهُ، ومَنْ بَنَاهُ، يَقُولُ في التَّثْنِيَةِ: ذَوَا سِيبَوَيْهِ، وكِلاهُمَا سِيبَوَيْهِ، ويَقُولُ فِي الجَمْعِ: ذَوُو سِيبَوَيْهِ، وكُلُّهُمْ سِيبَوَيْهِ[4]».

والأَعْلَامُ المَخْتُومَةُ بِـــ" وَيْهِ" تُنَوَّنُ في حَالِ تَنْكِيرِهَا، وَهُو قِيَاسٌ فيهَا؛ قَالَ سِيبَوَيْهِ: « وَعَمْرَوَيْهِ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ حَضْرَمُوتَ، فِي أَنَّهُ ضَمَّ الآخِرَ إِلَى الأَوَّلِ. وعَمْرَوَيْهِ فِي المَعْرِفَةِ مَكْسُورَةٌ فِي حَالِ الجَرِّ والرَّفْعِ

(1) المرجع السابق: 3/ 182

(2) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، ت: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1403/1ه-1983م: 1/ 375

(3) المقتضب، مرجع سابق: 4/ 31

(4) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، مرجع سابق: 1/ 233

والنَّصْبِ، غَيْرُ مُنَوَّنٍ. وفي النَّكِرَةِ تَقُولُ: هَذَا عَمْرَوَيْهِ آخرَ، ورَأَيْتُ عَمْرَوَيْهِ آخرَ[1]». وقَالَ المُبَرِّدُ: « اعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ الأعْجَمِيَّ الَّذِي يَلْحَقُ الصَّدْرَ مَجْرَاهُ مَجْرَى الأَصْوَاتِ، فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَكْسُورًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ مَا كَانَ مَعْرِفَةً، فَإِنْ جَعَلْتَهُ نَكِرَةً، نَوَّنْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ؛ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِالأَصْوَاتِ[2]».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ عَنْ عَمْرَوَيْهِ وأَشْبَاهِهِ: « وبَنُوهُ عَلَى الكَسْرِ لاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وجَعَلُوا عَلامَةَ التَّنْكِيرِ فِيهِ التَّنْوِينَ. تَقُولُ: هَذَا عَمْرَوَيْهِ وعَمْرَوَيْهِ آخرَ[3]».

ومِمَّا سَبَقَ مِنْ أَقْوَالِ النُّحَاةِ حَوْلَ تَرْكِيبِ الأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ" نَلْحَظُ اضْطِرَابَ تِلْكَ التَّعْلِيلاتِ الَّتِي ذَكَرُوهَا لِتَفْسِيرِ جُزْئَيْ التَّرْكِيبِ. والأَصْلُ أَنَّ هَذِهِ أَعْلامٌ أَعْجَمِيَّةٌ سَقَطَتْ إِلَى العَرَبِيَّةِ كَمَا هِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي لُغَتِهَا الأَصْلِيَّةِ، غَيَّرَتْهَا العَرَبُ وفْقَ قَوَانِينِ لُغَتِهِمْ الصَّوْتِيَّةِ.

والأَصْلُ، أَيْضًا، أَنْ تُسْتَعْمَلَ بِوَصْفِهَا أَعْجَمِيَّةً لا يُبْحَثُ عَنْ أَصْلِ تَرْكِيبِهَا، والأَصْلِي والزَّائِدِ فِيهَا؛ لأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ أَصْلِ اشْتِقَاقِهَا. واللُّغَةُ المُسْتَقْبِلَةُ لَيْسَتْ مَعْنِيَّةً بِذَلِكَ، جَاءَ فِي المُزْهِرِ: أَنَّ الأَعْجَمِيَّ « لَا يُشْتَقُّ؛ لأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يُشْتَقَّ مِنْ لَفْظٍ عَرَبِيٍّ، أَوْ عَجَمِيٍّ مِثْلِهِ، ومُحَالٌ أَنْ يُشْتَقَّ العَجَمِيُّ مِنْ العَرَبِي أَوِ العَرَبِي مِنْهُ؛ لأَنَّ اللُّغَاتَ لَا تُشْتَقُّ الوَاحِدَةُ مِنْهَا مِنْ الأُخْرَى مَوَاضَعَةً، كَانَتْ فِي الأَصْلِ أَوْ إِلهَامًا، وإِنَّما يُشْتَقُّ فِي اللُّغَةِ الوَاحِدَةِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، لأَنَّ الاشْتِقَاقَ نِتَاجٌ وتَوْلِيدٌ، ومُحَالٌ أَنْ تَنْتِجَ النُّوقُ إِلَّا حُورَانًا، وتَلِدُ المَرْأَةُ إِلَّا إِنْسَانًا[4]».

فَالقَوْلُ بِتَرْكِيبِ هَذِهِ الأَعْلامِ مَعَ القَوْلِ بِكُوْنِهَا أَعْجَمِيَّةً، مِنْ تَحْكِيمِ المَقَاييس غَيْرِ اللُّغَوِيَّةِ فِي أَحْكَامِ اللُّغَوِيِّين، وكَذَلِكَ القَوْلُ بِأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ بِنَائِهَا عَلَى الكَسْرِ، لأَنَّهَا دَخِيلَةٌ مِنَ اللُّغَةِ الفَارِسِيَّةِ، فَلا تَسْتَقِيمُ تِلْكَ التَّعْلِيلاتُ مَعَ مَا هُوَ نِتَاجَ اسْتِعْمَالِ لُغَةٍ غَيْرِ عَرَبِيَّةٍ، وهُمْ فِي الأَسَاسِ يَصِفُونَ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةِ.

والأَمْرُ الآخَرُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهُمْ أَنَّ هَذِهِ الأَعْلامُ تُنَكَّرُ بِإِلحَاقِ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ، إِذَا دَلَّتْ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ؛ نَحْو: مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهِ آخرَ. الأَوَّلُ شَخْصٌ مَعْرُوفٌ، والثَّانِي غَيْرُ مَعْرُوفٍ. وهُوَ تَفْسِيرٌ لاسْتِعْمَالِ

(1) كتاب سيبويه، مرجع سابق: 3/ 302

(2) المقتضب، مرجع سابق: 3/ 181

(3) المرجع السابق: 4/ 31

(4) المزهر في علوم اللغة، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ت: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البيجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3: 1 /287.

مُفْتَرَضٌ في حَالِ تَعَدَّدَتْ هَذِهِ الأَسْمَاءِ. لأَنَّ أَسْمَاءَ الأَعْلامِ لا تَصِيرُ نَكِرَةً بِتَعَدُّدِهَا، ولا يَنْطَبِقُ عَلَيْهَا وَصْفُ النَّكِرَةِ؛ نَحْو: رَجُلٌ، وقَلَمٌ، وطَالِبٌ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى شَائِعٍ بَينَ جِنْسِهِ. وتَتَأَثَّرُ بِدُخُولِ المُعَرِّفاتِ عَلَيْهَا، فَتَكْتَسِبُ التَّعْرِيفَ، فَتَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ. واستِعْمَالُ اللُّغَةِ لا يُسَاوِي بَيْنَ النَّكِرَاتِ وأَسْمَاءِ الأَعْلامِ المُشْتَرَكَةِ، إِذْ يَظَلُّ مُعَرَّفًا أَبَدًا عِنْدَ أَهْلِ هَذَا المُسَمَّى بِهِ مَعْلُومًا مُحَدَّدًا، وعِنْدَمَا يَتَعَدَّدُ ويَشْتَرِكُ مَعَ مَنْ يَحْمِلُ الاسْمَ نَفْسَهُ، يُؤتَى بِمَا يُحَدِّدُهُ بِذِكْرِ الاسْمِ الثَّانِي لِلعَلَمِ كَاسْمِ أَبِيهِ وجَدِّهِ، وقَرْيَتِهِ، ونَحْو ذلكَ.

ولا تَدْخُلُ أَدَاةُ التَّعْرِيفِ عَلَى العَلَمِ، وإِنْ دَخَلَتْ عَلَى العَلَمِ لا تُفِيدُهُ تَعْرِيفًا، غَايَةُ مَا تُفِيدُهُ دَلالَتُهَا عَلَى تَعَدُّدِ الاسْمِ. « إِنَّ الاسْمَ العَلَمَ يُعَدُّ عَلامَةً ذَاتَ مَدْلُولٍ وَاحِدٍ ومُتَفَرِّدٍ بِدَلَالَتِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ لَا ثَانِيَ لَهُ، لَا يَقْبَلُ التَّرْجَمَةَ، ولَا التَّجْزِئَةَ. ومَهْمَا كَانَ تَعَدُّدُ أَسْمَاءِ العَلَمِ، فَإِنَّ الاشْتِرَاكَ فِي أَسْمَاءِ الأَعْلَامِ لَا يَسْلِبُهَا التَّحْدِيدَ، ولَا يُؤَثِّرُ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى مُعَيَّنٍ، ولَا تَصِيرُ نَكِرَةً بِاشْتِرَاكِ اسْمِ العَلَمِ كاسْمِ مُحَمَّدٍ، مَثَلًا، الَّذِي يُسَمَّى بِهِ كَثِيرٌ تَبَرُّكًا بِاسْمِ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وعَبْدِ اللهِ وعَبْدِ الرَّحْمَنِ ... ومِنْ ثَمَّ لَا تَقْبَلُ أَسْمَاءُ الأَعْلامِ دُخُولَ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ "أَلْ"، ولَا تُضَافُ. أَمَّا دُخُولُ أَدَاةِ التَّعْرِيفِ "أَلْ" عَلَى بَعْضِ أَسْمَاءِ الأَعْلَامِ، فَلَغَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ هُوَ الإِشَارَةُ إِلَى أَصْلِ العَلَمِ قَبْلَ اسْتِعْمَالِهِ فِي العَلَمِيَّةِ، أَوْ لِزِيَادَةِ الإِيضَاحِ والتَّحْدِيدِ... [1]».

ويَرَى بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ العَلَمَ إِذَا اشْتَرَكَ مَعَ غَيْرِهِ، يُصْبِحُ حُكْمُهُ حُكْمَ الأَسْمَاءِ الشَّائِعَةِ، نَحْو: رَجُلٍ وفَرَسٍ... فَهُوَ عِنْدَهُمْ نَكِرَةٌ يُضَافُ وتَتَّصِلُ بِهِ أَدَاةُ التَّعْرِيفُ، ويُصْبِحُ مُعَرَّفًا؛ قَالَ ابْنُ يَعِيشٍ: «اعْلَمْ أَنَّ العَلَمَ الخَاصَّ لا يَجُوزُ إِدْخَالُ لامِ التَّعْرِيفِ فِيهِ؛ لاسْتِغْنَائِهِ بِتَعْرِيفِ العَلَمِيَّةِ عَنْ تَعْرِيفٍ آخَرَ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا شُورِكَ فِي اسْمِهِ أَوِ اعْتُقِدَ ذَلِكَ؛ فَيَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً، ويَصِيرُ مِنْ أُمَّةٍ كُلِّ واحِدٍ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ، ويَجْرِي حِينَئِذٍ مَجْرَى الأَسْمَاءِ الشَّائِعَةِ؛ نَحْو رَجُلٍ وفَرَسٍ، فَحِينَئِذٍ يُجْتَرَأُ عَلَى إِضَافَتِهِ، وإِدْخَالِ الأَلِفِ واللَّامِ عَلَيْهِ كَمَا يُفْعَلُ فِي الأَسْمَاءِ الشَّائِعَةِ، فَالإِضَافَةُ نَحْو قَوْلِكَ: زَيْدُكُمْ وعَمْرُكُمْ... أَضَافَ زَيْدًا إِلَى المُضْمَرِ، فَجَرَى فِي تَعْرِيفِهِ بِالإِضَافَةِ مَجْرَى أَخِيكَ وصَاحِبِكَ[2]».

(1) الاسم العلم فرادته اللغوية وسياقاته الثّقافية: د. يحيى إبراهيم قاسم، مجلة جامعة ذمار 2013م :391 ، وانظر: شرح ابن عقيل:127-128، والنحو الوافي:294/1، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 1/ 510.

(2) شرح المفصّل، ابن يعيش، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ط1: 44/1

إنَّ التَّنْوِينَ اللَّاحِقَ لِلأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ" هُوَ تَنْوِينٌ مُفْتَرَضٌ، فِيما لَوْ وُجِدَ اسْمُ عَلَمٍ مُشَارِكٌ لاسْمِ سِيبَوَيْهِ اللَّقَبِ المَشْهُورِ لإِمَامِ النُّحَاةِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ السَّامَرَّائِي: «... وأَتَوْا مِنْ ذَلِكَ بِشَاهِدٍ وضَعُوهُ هُمْ أَنْفُسُهُمْ، وهُوَ مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهٍ اَخَرَ؛ فَسِيبَوَيْهِ الأَوَّلُ عَلَمٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الكَسْرِ، وسِيبَوَيْهٍ الثَّانِي مُنَوَّنٌ، وهُوَ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ. إِنَّ سِيبَوَيْهِ لَقَبٌ لِعَلَمٍ، وَهُوَ عَمْرٌو، وكُنْيَتُهُ أَبُو بِشْرٍ، وقَدْ غَلَبَ عَلَى صَاحِبِهِ، وصَارَ لا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ، ونَحْنُ لا نَعْرِفُ عَلَمًا آخَرَ مُعَاصِرًا لَهُ لُقِّبَ بِسِيبَوَيْهِ؛ فَأَيْنَ التَّنْكِيرُ في سِيبَوَيْهٍ الآخَرِ[1]». ولَيْسَ مِنْ صَمِيمِ قَواعِدِ العَرَبِيَّةِ، لأَنَّ النُحَاةَ يَذْكُرُونَ سِيبَوَيْهِ مِثَالًا لِمَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَهُ تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ، ومَثَّلَ سِيبَوَيْهِ لِتَنْوِينِ التَّنْكِيرِ بِـــعَمْرَوَيْهِ، وهِيَ أَسْمَاءُ أَعْلامٍ أَعْجَمِيَّةٍ لا عَرَبِيَّةٍ كَمَا رَأَيْنَا في أَقْوالِهِم آنِفًا. قَاسُوا ذَلِكَ عَلَى أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ والأَصْوَاتِ، ومِنْ هُنَا يَظْهَرَ الخَلَلُ في نَظَرِهِمْ إِلَى مَا جَاءَ في آخِرِ هَذِهِ الأَعْلَامِ مُشْبِهًا لِصَوْتٍ في العَرَبِيَّةِ، مُتَناسِينَ أَصْلَ هَذِهِ الأَعْلامِ الأَعْجَمِيَّ. قَالَ المُبَرِّدُ: « اعْلَمْ أَنَّ الاسْمَ الأَعْجَمِيَّ الَّذِي يَلْحَقُ الصَّدْرَ مَجْرَاهُ مَجْرَى الأَصْوَاتِ، فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مَكْسُورًا بِغَيْرِ تَنْوِينٍ مَا كَانَ مَعْرِفَةً، فَإِنْ جَعَلْتَهُ نَكِرَةً، نَوَّنْتَهُ عَلَى لَفْظِهِ؛ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِالأَصْوَاتِ[2]».

والأَصْلُ المَقِيسُ عَلَيْهِ لا يَصْمُدُ عِندَ التَّحْقِيقِ؛ فَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ التَّنْوِينَ اللَّاحِقَ لأَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، لا يَحْمِلُ دَلَالَةً عَلَى التَّنْكِيرِ، لأَنَّ مَا تَظْهَرُهُ النُّصُوصُ الَّتِي اسْتَشْهَدْنَا بِهَا أَنَّ "صَهْ" و "مَهْ" و "أُفٍ"، جَاءَتْ سَاكِنَةً وبِالكَسْرِ مُنَوَّنَةً، وغَيْرَ مُنَوَّنَةٍ؛ لا دَلَالَةَ لَهَا عَلَى تَعْرِيفٍ أَوْ تَنْكِيرٍ.

أَمَّا قَوْلُهُمْ بِبِنَاءِ الأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ"، فَلا مُسَوِّغَ لُغَوِيَّ لَهُ إِلَّا تَحْكِيمِهِمْ القِيَاسَ؛ لافْتِرَاضِهِمْ " وَيْهِ" فِيهَا تُشْبِهُ اسْمَ الفِعْلِ والصَّوْتِ في العَرَبِيَّةِ، وتَحْكِيمِ قَوَانِينِ العَرَبِيَّةِ الصَّوْتِيَّةِ في كَلِمَاتِ لُغَةٍ أُخْرَى بِقَوْلِهِمْ بِحَطِّهَا دَرَجَةً عَنْ أَعْلامٍ كإِسْمَاعِيلَ، فُبُنِيَتْ عَلَى الكَسْرِ. قَالَ سِيبَوَيْهِ: « وَأَمَّا عَمْرَوَيْهِ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ أَعجَمِيٌّ، وأَنَّهُ ضَرْبٌ مِنَ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ، وأَلْزَمُوا آخِرَهُ شَيْئًا لَمْ يَلْزَمِ الأَعْجَمِيَّةَ، فَكَمَا تَرَكُوا صَرْفَ

(1) النَّحْوُ العَرَبِيُّ نَقْدٌ وبِنَاء، إبراهيم السامرائي، بغداد، 1968م: 63، نَقْلًا عَنْ أَثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي، محمود فؤاد محمود عبدالله، ماجستير، جامعة آل البيت – الأردن، 1999: 11

(2) المقتضب، مرجع سابق: 3/ 181

الأَعْجَمِيَّةِ، جَعَلُوا ذَا بِمَنْزِلَةِ الصَّوْتِ؛ لِأَنَّهُمْ رَأَوْهُ قَدْ جَمَعَ أَمْرَيْنِ، فَحَطُّوهُ دَرَجَةً عَنْ إِسْمَاعِيلَ وأَشْبَاهِهِ؛ وجَعَلُوهُ فِي النَّكِرَةِ بِمَنْزِلَةِ غَاقٍ، مُنَوَّنَةً مَكْسُورَةً فِي كُلِّ مَوْضِعٍ[1]».

وقَالَ المُبَرِّدُ: « وأَمَّا قَوْلُهُمْ: عَمْرَوَيْهِ، وَمَا كَانَ مِثْلُهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةَ عَشَرَ فِي البِنَاءِ، إِلَّا أَنَّ آخِرَهُ مَكْسُورٌ، فَأَمَّا فَتْحَةُ أَوَّلِهِ، فَكَالفَتْحَةِ هُنَاكَ، وَأَمَّا كَسْرَةُ آخِرِهِ، فَلِأَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ فَبُنِيَ عَلَى الكَسْرَةِ وَحُطَّ عَنْ حَالِ العَرَبِيِّ، وكَذَلِكَ مَا كَانَ مِثْلَهُ فِي هَذَا المَعْنَى[2]».

وقَالَ أَيْضًا مُعَلِّلًا سَبَبَ البِنَاءِ عَلَى الكَسْرِ: « وَزَعَمَ سِيبَوَيْهِ ... أَنَّ العَرَبَ إِذَا ضَمَّتْ عَرَبِيًّا إِلَى عَرَبِيٍّ مِمَّا يَلْزَمُهُ البِنَاءُ، أَلْزَمَتْهُ أَخَفَّ الحَرَكَاتِ، وهِيَ الفَتْحَةُ، فَقَالُوا: خَمْسَةَ عَشَرَ يَا فَتَى، وَهُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ يَا فَتَى، ... وَإِذَا بَنُوا أَعْجَمِيًّا مَعَ مَا قَبْلَهِ، حَطُّوهُ عَنْ ذَلِك، فَأَلْزَمُوهُ الكَسْرَ، وَهَذَا مُطَّرِدٌ فِي كَلَامِهِمْ[3]». والأَصْلُ أَنَّهَا أَعْلَامٌ أَعْجَمِيَّةٌ تُعَامَلُ كَسَائِرِ الأَعْلَامِ المُقْتَرَضَةِ مِنَ اللُّغَاتِ الأُخْرَى؛ فَتُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ، نَحْوِ إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ، وَمَنْعُ صَرْفِهَا لُغَةٌ أُخْرى ذَكَرَهَا بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ، كَمَا مَرَّ. وَهُوَ المُنَاسِبُ لِقَوَاعِدِ اللُّغَةِ وقَوَانِينِهَا الصَّوْتِيَّةِ؛ ولا ضَرُورَةَ لافْتِرَاضِ أَنَّ تِلْكَ الأَعْلَامِ مُرَكَّبَةٌ؛ لأَنَّهَا مِنْ لُغَةٍ أُخْرَى، ومُغَايِرَةٍ فِي نِظَامِهَا لِلُّغَةِ العَرَبِيَّةِ.

ولَمْ يَقِفِ الأَمْرُ عِنْدَ الأَعْلَامِ الأَعْجَمِيَّةِ، إِذْ قَالَ النُّحَاةُ: إِنَّ أَسْمَاءَ الأَعْلَامِ المَنْقُوعَةِ مِنَ الصَّرْفِ؛ نَحْوِ أَحْمَدَ ويَزِيدَ، إِذَا تَعَدَّدَتْ، صَارَتْ نَكِرَةً، فَتُنَوَّنُ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِأَحْمَدٍ مِنَ الأَحْمَدِينَ، ومَرَرْتُ بِيَزِيدٍ مِنَ اليَزِيدِينَ. وهُوَ مَا قَالُوهُ، أَيْضًا، عَنْ الأَسْمَاءِ المُنْصَرِفَةِ؛ نَحْوِ زَيْدٍ. وهُوَ مِنْ إِعْمَالِهِمْ القِيَاسَ، وإِلَّا فَلَمْ يَرِدْ اسْتِعْمَالٌ لِمِثْلِ هَذَا الاسْتِعْمَالِ عَنِ العَرَبِ.

قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: « والمَعَارِفُ مِنَ الأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ مِثْلُ أَحْمَدَ وإِبْرَاهِيمَ، وجَمِيعُ الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ، إِذَا نُكِّرتْ دَخَلَهَا التَّنْوِينُ، ولَحِقَتْ بِتَنْوِينِ التَّمْكِينِ؛ لِأَنَّ الاسْمَ قَدْ زَالَ عَنْهُ بِزَوَالِ إِحْدَى عِلَّتَيْهِ؛ شَبَهِ الفِعْلِ، فَعَادَ إِلَى الأَصْلِ فِي الاسْمِيَّةِ. وكَانَ تَنْوِينُهُ تَنْوِينَ تَمْكِينٍ[4]».

(1)كتاب سيبويه، مرجع سابق: 3/ 301

(2) المقتضب، مرجع سابق: 4/ 31

(3) المقتضب، مرجع سابق: 3/ 182

(4) شرح المقدمة المحسبة، مرجع سابق: 1/ 187

وفي خِزَانَةِ الأَدَبِ وهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ تَنْوِينِ(شَتَّانِ وسُبْحَانَ): « ...وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ مِنَ الزَّيْدِينَ، إِذَا نَكَّرْتَ زَيْدًا المَعْرِفَةَ[1]». وقَالَ عَبَّاس حَسَن: « إِذَا كَانَ الاسْمُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ لِلعَلَمِيَّةِ مَعَ وَزْنِ الفِعْلِ وزَالَا مَعًا أَوْ أَحَدُهُمَا، وَجَبَ تَنْوِينُهُ، إِنْ لَمْ يُوجَدْ مَانِعٌ آخَرُ؛ فَمِثَالِ مَا فَقَدَ العَلَمِيَّةِ؛ لَقَدْ أَثْنَيْتُ عَلَى أَحْمَدٍ وَاحِدٍ مِنْ حَمَلَةِ هَذَا الاسْمِ، فَازَ بِالسَّبْقِ "بِتَنْوِينِ كَلِمَةِ أَحْمَدَ[2]».

أَمَّا التَّنْوِينُ اللَّاحِقُ لِسِيبَوَيْهِ وأَشْبَاهِهِ، في مِثَالِ النُّحَاةِ المَشْهُورِ: مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ وسِيبَوَيْهٍ آخَرَ، فَلا دَلالَةَ لَهُ عَلَى التَّنْكِيرِ؛ لأَنَّ مَنْ أَوْرَدَ المِثَالَ ذَكَرُوا بَعْدَ لَفْظِ سِيبَوَيْهِ كَلِمَةَ "آخَرَ"، فَلَوْ كَانَ التَّنْوِينُ كَافِيًا في الدَّلالَةِ عَلَى التَّنْكِيرِ، لَمَا احْتَاجُوا إِلَى الاسْتِعَانَةِ بِاللَّفْظِ "آخَرَ"، ولَتَمَّ المُرَادُ بِاللَّفْظِ المُنَوَّنِ.

وإِلَى جَانِبِ ذَلِكَ فَإِنَّ المِثَالَ مَصْنُوعٌ لا نَتِيجَةٌ لاسْتِعْمَالِ العَرَبِ، بِدَلِيلِ أَنَّ سِيبَوَيْهِ لَيْسَ هُوَ اسْمُ صَاحِبِ الكِتَابِ؛ أَبِي بِشْرٍ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبُرٍ، وإِنَّمَا هُوَ لَقَبٌ لَهُ، فَلَوْ أَرَدْتَ تَمْيِيزَهُ لَذَكَرْتَ اسْمَهُ، فَمَنْ أَرَادَ مَنْعَ اللَّبْسِ عَنْدَ الاشْتِرَاكِ، نَصَّ عَلَى اسْمِ العَلَمِ أَوْ كُنْيَتِهِ، وبِهِ يَتَعَيَّنُ صَاحِبُ الكِتَابِ، ولما احْتَاجَ إِلَى اسْتِعْمَالِ التَّنْوِينِ لِلتَّمْيِيزِ بَيْنَ مِثْلِ ذَيْنِ الاسْمَيْنِ. بَلْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: ورَجُلٌ آخَرُ مُسَمَّى بِسِيبَوَيهِ، فَلِمَاذَا الدُّخُولُ في هَذَا الإِشْكَالِ مَعَ الاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ.

ويَبْدُو التَّهَافُتُ في هَذَا المِثَالِ الَّذِي يَتَرَدَّدُ في كُتُبِ النُّحَاةِ؛ إِذْ يَفْتَرِضُ اللُّغَوِيُّونَ أَنَّ رَجُلًا مَا مُسَمَّى بِلَقَبِ سِيبَوَيْهِ، وأَنَّكَ التَقَيْتَ بِهِمَا مَعًا، وأَرَدْتَ التَّوْضِيحَ أَنَّ سِيبَوَيْهِ آخَرَ غَيْرُ صَاحِبِ الكِتَابِ مَعَهُ، ولَكَانَ بِالإِمْكَانِ القَوْلُ: مَرَرْتُ بِسِيبَوَيْهِ صَاحِبِ الكِتَابِ وآخَرَ مُسَمَّى بِسِيبَوَيهِ.

وهُنَاكَ أَمْرٌ مُتَعَلِّقٌ بِسِيبَوَيْهِ والأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ"، وهُوَ أَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ قَادِمَةٌ مِنْ نِظَامٍ لُغَوِيٍّ آخَرَ، أَخْضَعَهَا اللُّغَوِيُّونَ لِنِظَامِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، فَأَلْحَقَ اللُّغَوِيُّونَ بِهِ التَّنْوِينَ لِيفِيدَ التَّنْكِيرَ، قِيَاسًا عَلَى فَهْمِهِمْ أَنَّ التَّنْكِيرَ يُفِيدُ العُمُومَ، والتَّنْوِينُ عَلامَتُهُ، بَيْنَمَا التَّعْرِيفُ يُفِيدُ الخُصُوصَ.

لَكِنَّ الصِّنْعَةَ النَّحْوِيَّةَ ظَاهِرَةٌ في الأَمْثِلَةِ الَّتِي سَاقُوهَا، لأَنَّ ابْنَ اللُّغَةِ لا يَسْتَسِيغُ القِيَاسَ عَلَى أَمْثِلَتِهِمْ؛ فَيَقُولُ: " سَافَرْتُ إِلَى نُيويورك" و "نُيويورك أُخْرَى"، مَثَلًا، ولا يستَسِيغُ القَوْلَ: مَرَرْتُ بِـــ " سُوسِيرَ" وسُوسِيرٍ آخَرَ".

(1) خزانة الأدب، مرجع سابق: 6/ 286

(2) النحو الوافي، مرجع سابق:4/ 251-252

وعَلَى افْتِرَاضِ أَنَّ التَّنْوِينَ اللَّاحِقَ للأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ" وَيْهِ"، مُؤَيَّدٌ بِشَوَاهِدَ اسْتِعْمَالِيَّةٍ مِنْ كَلامِ العَرَبِ، لَكَانَ حَرِيًّا أَنْ يُسَمَّى تَنْوِينُ التَّعَدُّدِ، فلا يَلْتَبِسُ مَعَ التَنْكِيرِ الدَّالِ عَلَى العُمُومِ في بابِ النَّكِرَةِ والمَعْرِفَةِ.

❖ الخَاتِمَة ونَتَائِجُ البَحْثِ:

- إِنَّ مُصْطَلَحَ "تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ" مُشْكِلٌ، ومُضْطَرِبٌ في مَدْلُولِهِ، فَلَيْسَ واضِحًا في دَلالتِهِ عَلَى التَّنْكِيرِ؛ إِذْ لا يُدْرِكُ مُسْتَعْمِلُ اللُّغَةِ دَلالَةً بَيِّنَةً عَلَى التَّنْكِيرِ، ولَعَلَ مُنْطَلَقَ القَائِلِينَ بِذَلِكَ مَقُولَتُهُمْ إِنَّ التَّنْوِينَ عَلَمٌ عَلَى التَّنْكِيرِ.
- التَّنْكِيرُ والتَّعْرِيفُ مُتَعَلِّقٌ بِالأَلْفَاظِ، ودَلالتِهَا عَلَى شَائِعٍ بَيْنَ أَفْرَادِ الجِنْسِ، أَوْ دَلالتِهَا عَلَى مُعَيَّنٍ، أَمَّا تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ، فَهُوَ تَنْوِينٌ مُلازِمٌ لِنُطْقِ اسْمِ الفِعْلِ وطَرِيقةِ أَدَائِهِ مِنْ أَبْنَاءِ اللُّغَةِ.
- تَعَدَّدَ تَفْسِيرُ اللُّغَوِيِّينَ لِلتَّنْوِينِ اللَّاحِقِ لِبَعْضِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ، بَيْنَ التَّفْسِيرِ الصَّوْتِي؛ أَيْ: أَنَّ التَّنْوِينِ عِنْدَ الوَصْلِ وعَدَمِ التَّنْوِينِ عِنْدَ الوَقْفِ، وَبَيْنَ التَّفْسِيرِ الوَظِيفِيِّ؛ أَيْ: أَنَّ لِلتَّنْوِينِ وَظِيفَةً مَعْنَوِيَّةً؛ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى غَيْرِ مُعَيَّنٍ بِخِلافِ غَيْرِ المُنَوَّنِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مُعَيَّنٍ، وَهُوَ قَوْلُ عَامَّةِ النُّحَاةِ.
- نَصَّ اللُّغَوِيُّونَ أَنَّ الاخْتِلافَ في أَدَاءِ بَعْضِ أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ بِالتَّنْوِينِ وعَدَمِ التَّنْوِينِ مَرَدُّهُ إِلَى تَعَدُّدِ الاسْتِعْمَالِ اللُّغَوِيِّ لِهَذِهِ الأَصْوَاتِ، فَقَالُوا: إِنَّها لُغَاتٌ.
- مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي وَرَدَتْ في البَحْثِ يَظْهَرُ عَدَمُ وُجُودِ دَلالَةٍ مِنَ التَّنْوِينِ وعَدَمِ التَّنْوِينِ في أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ، وأَسْمَاءِ الأَصْوَاتِ.
- إِنَّ التَّنْوِينَ المُصْطَنَعَ في الأَعْلامِ المَخْتُومَةِ بِـــ "وَيْهِ"، لا يَدُلُّ عَلَى تَنْكِيرِ المُنَوَّنِ، لِحَاجَةِ اللُّغَوِيِّينَ إِلَى الاسْتِعَانَةِ بِذِكْرِ لَفْظِ" آخَرَ" لِيَدُلَّ عَلَى اشْتِرَاكِ الاسْمَيْنِ.
- افْتَرَضَ اللُّغَوِيُّونَ أَنَّ سِيبَوَيْهِ وأَضْرَابَهُ مَخْتُومَةٌ بِـــصَوْتٍ يُضَارِعُ أَسْمَاءَ الأَفْعَالِ في العَرَبِيةِ، فَقَالُوا بِتَرْكِيبِهَا، وبِنَائِهَا عَلَى الكَسْرِ قِيَاسًا عَلَى أَسْمَاءِ الأَفْعَالِ. وهُوَ أَمْرٌ لا يَتَّفِقُ وقَوَاعِدِ العَرَبِيةِ؛ لأَنَّهَا أَعْلامٌ أَعْجَمِيةٌ، فلا يَسْتَقِيمُ القَولُ بِتَرْكِيبِهَا لأَنَّها خَاضِعَةٌ لِقَوَانِينِ لُغَةٍ أُخْرَى.
- الأَعْلامُ المَخْتُومَةُ بِـــ "وَيْهِ" حُكْمُهَا حُكْمُ سَائِرِ الأَعْلامِ الأَعْجَمِيَّةِ كإِبْرَاهِيمِ وإِسْمَاعِيلِ... في مَنْعِهَا مِنَ الصَّرْفِ، وهِيَ لُغَةٌ أَقَلُّ شُهْرَةً فِيهَا، ولا مُسَوِّغَ لِلقَوْلِ بِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، لِكُونِهَا مِنْ نِظَامٍ لُغَوِيٍّ آخَرَ.

- قَاسَ اللُّغَوِيُّونَ المَمْنُوعَ مِنَ الصَّرْفِ والمُرَكَّبَ المَزْجِيّ، فَقَالُوا: إِنَّهُ يُنَوَّنُ إِذَا نُكِّرَ، نَحْو: رُبَّ أَحْمَدٍ حَضَرَ. وُهُوَ أَمْرٌ يَدْخُلُ في بَابِ الصِّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي لا أَسَاسَ لَهَا مِنْ كَلامِ العَرَبِ.
- إِنَّ الاسْمَ العَلَمَ لا يَصِيرِ نَكِرَةً، وإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى التَّعَدُّدِ؛ فَمُحَمَّدٌ وإِنْ دَلَّ عَلَى مَلايِينَ المُسَمِّينَ بِهِ، لا يَخْرُجُ عَنْ دَلالَتِهِ عَلَى العَلَمِ، فَابْنُ اللُّغَةِ يُدْرِكُ عَلَمِيَّةَ " مُحَمَّدٍ"، وإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْرُوف، بِخَلافِ رَجُلٍ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الجِنْسِ، وإِنْ تَعَرَّفَ كَانتْ دَلالتُهُ عَلَى فَرْدٍ مُحَدَّدٍ مِنْ أَفْرَادِ الجِنْسِ.

❖ التَّوْصِيَاتُ والمُقْتَرَحَاتُ.

يُوْصِي البَحْثُ بإِعَادَةُ النَّظَرِ في بَعْضِ المُصْطَلَحَاتِ النَّحْوِيَّةِ المَصْنُوعَةِ مِنْ دُونِ مُسْتَنَدٍ لَهَا مِنْ كَلامِ العَرَبِ، كَمَا يَقْتَرِحُ البَاحِثَانِ إِجْرَاءَ أَبْحَاثٍ مُمَاثِلَةٍ عَلَى ظَوَاهِرَ لُغَوِيَّةٍ اعْتَمَدَ فِيْهَا اللُّغَوِيّونَ أَو النُّحَاةُ عَلَى القِيَاسِ دَوْنَ اسْتِقْرَاءٍ لِكَلامِ العَرَبِ وَمَا سُمِعَ عَنْهُمْ.

تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ،،،

قائمة المصادر والمراجع:

- الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، ت: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية – الرياض، ط1/1411ه-1991م.
- أَثر ظاهرة التنكير والتعريف في السياق اللغوي، محمود فؤاد محمود عبدالله، ماجستير، جامعة آل البيت – الأردن، 1999.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق رجب عثمان محمد، راجعه، الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1/ 1418هـ – 1998م.
- الاسم العلم، فرادته اللغوية وسياقاته الثَّقافية: يحيى إبراهيم قاسم. مجلة جامعة ذمار 2013م.
- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط1/1985م، بيروت السنة 33 – 1421هـ/2001م.
- أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1/1413ه-1991م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية– لبنان، ط1424/1ه– 2003م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420ه: 32/7، والدر المصون، السمين الحلبي، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- تاج العروس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تاريخ الطبري: محمد بن جرير الطبري، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف، القاهرة، 1967م.
- تاريخ العلماء النحويين، التنوخي، ت: د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط1412/2ه–1992م.
- التذكرة الحمدونية، ابن حمدون (ت 562هـ)،تحقيق: إحسان عباس، بكر عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1996م.
- التصريح بمضمون التوضيح (شرح التصريح)، خالد الأزهري، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م، ط1.
- التطور النحوي للغة العربيَّة ، محاضرات ألقاها في الجامعة المصريَّة عام 1929م ، المستشرق الألماني ، برجشتراسر (G.Bergstrasyer) أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور / رمضان عبد التواب ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط4 / 1423هـ –2003م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، ت: د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1403/1ه–1983م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ت: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، ط1428/1ه.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387ه.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: 370هـ)، ت: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2001/1م.
- جامِعُ البَيَانِ، محمد بن جرير الطبري، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر ط1422/1ه-2001م،.
- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني، ت: د. محمد مرسي الخولي، ط1993/1م، عالم الكتب، بيروت.
- توجيه اللمع، ابن الخباز، ت: د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، المكتبة العصرية، لبنان، ط1414/28ه-1993م.
- خزانة الأدب، البغدادي، ت: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، 1997م.
- الخصائص، ابن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
- ديوان صريع الغواني، مسلم بن الوليد، ت: سامي الدهان، ط3، دار المعارف، القاهرة.
- رؤية جديدة في تفسير التنوين في العربية، سمير شريف ستيتية، مجلة جامعة الملك سعود، م5، 1413ه-1993م
- زاد المسير، ابن الجوزي، ت: عبد الرزاق المهدي، ط1422/1ه، دار الكتاب العربي، بيروت.
- السنة: أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي – بيروت، ط1400/1ه.
- سنن أبي داود، ت: شعيب الأرناؤوط ومحَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1430/1ه-2009م.
- سير أعلام النبلاء، الذَهبي، ت: مجموعة محققين، مؤسسة الرسالة، ط1405/3ه-1985م.
- شرح أبي داود للعيني، ت: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الرياض، ط1420/1ه-1999م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، ط1400/20ه-1980م.

- شرح ديوان الفرزدق: ت: إيليا الحاوي، الكتاب اللبناني، بيروت، 1983م.
- شرح الرضي على الكافية، ت: يوسف حسن عمر، جامعةٍ قاريونس، بنغازي،ط1996/2م.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، ت: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ط1414/2ه–1993م، مكتبة وهبة، القاهرة.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط2008/1م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح المفصَّل، ابن يعيش، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،2001م، ط1.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط1977/1م.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري (ت276هـ)،تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري (ت 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
- صحيح البخاري: ت: محب الدين الخطيب، السلفية، القاهرة، 1400ه.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1392ه–1973م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تح: أحمد أمين وآخرين، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، د.ت.
- عُمْدَةِ القَارِي شَرْحِ صَحيح البُخَارِيِّ، العَيْنِيُّ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1408/1هـ 1988م.
- فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، ـــ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت.
- فتح القدير، الشوكاني اليمني (ت: 1250هـ)، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط1414/1ه.

- كِتابُ سِيبويه (مقدمة المحقق) تحقيق: عبد السلام محمد هارون: مَكْتبة الخانجي القاهرة، ط3/1408ه-1988م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في عيون التأويل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي أحمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م، ط1.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1/1416ه-1995م.
- مجمع الأمثال، الميداني، ت: محيى الدين عبد الحميد، السنة المحمدية، القاهرة، 1955م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1/1422ه.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية –بيروت، ط1/1421ه-2000م.
- المزهر في علوم اللغة، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ت: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.
- مُسْنَد أحمد، أحمد بن حنبل، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الرسالة، بيروت، 1995م معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، ط1/1422ه-2002م.
- مَصَابِيحِ الجَامِعِ، الدماميني، ت: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا،ط1/1430ه-2009م.
- المعجم الفارسي الكبير فارسي ــ عربي لـــ د. إبراهيم الدسوقي شتا، مكتبة مدبولي القاهرة 1992م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، الرازي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1420ه، ط2.
- مقامات بديع الزمان الهمذاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة الأزهرية، 1342ه-1923م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وأخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة،ط1/1428ه–2007م.
- المقتضب، المبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، 1415ه– 1994م.
- المنتخب من كلام العرب، علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـــ «كراع النمل»، ت: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، ط1/1409ه–1989م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النَّوَويّ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط2/1392ه.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1/1412ه–1992م.
- النَّحْو العَرَبِيُّ نَقْدٌ وبِنَاء، إبراهيم السامرائي، بغداد، 1968م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط5.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابن خلكان (ت 681هـــ)، ت: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1977م.